

مخاطرة السيولة علاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الاسلامي

(دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011- 2017)

ا.م. د. ارشد عبد الامير جاسم الشمري

ا.م. احمد ميري احمد الحويزاوي

م. حميد مجيد حميد الموسوي

جامعة الفرات الاوسط التقنية - المعهد التقني/ كوفة - العراق

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على المخاطرة بشكلها العام ومخاطرة السيولة بشكلها الخاص والتي تتعرض لها المصارف الاسلامية وماهي العلاقة والآثار المترتبة عنها لسيولة وربحية المصرف ، اذ تم اختيار المصرف الاسلامي الوطني العراقي كعينة للدراسة ، وقد تم استخدام البيانات المتوفرة عنه والاستفادة منها في قياس مخاطرة السيولة المصرفية التي يتعرض لها المصرف عينة الدراسة للفترة من 2011- 2017 ، حيث تكمن مشكلة الدراسة في بيان أهم المعوقات التي يعاني منها والتي لها المساس الكبير في انسيابية عمله اليومي الا وهو مجالي السيولة والربحية التي استعان فيها الباحثين بمؤشراتها في التحليل ، ومن ثم تم اختبارها بواسطة اختباري (F , P - Value) وبيان الأثر من خلال معامل التحديد (R^2) باستخدام تحليل التباين (ANOVA) ، وتوصلت الدراسة الى نفي فرضياتها والقبول ببدائلها ، أي وجود علاقة بين مخاطرة السيولة وبين سيولة وربحية المصرف ، وكذلك هنالك تأثير لمخاطرة السيولة على كل من سيولة وربحية المصرف ، مما ترتب الخروج ببعض التوصيات اللازمة والتي كان من اهمها ضرورة الاهتمام العالي في تكوين الموارد المالية الاخرى التي تمكنها من مواجهة المخاطر المالية وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة في حالة التعرض لها فضلاً عن السعي لإيجاد فرص استثمارية قادرة على توظيف سيولتها النقدية بما يحقق للمصرف الربحية في اعماله ، ومحاولة كسب تقه المتعاملين مع المصرف .

الكلمات المفتاحية: المخاطرة ، مخاطرة السيولة ، السيولة ومؤشراتها ، الربحية ومؤشراتها ، المصرف الاسلامي الوطني العراقي.

Liquidity Risk, Its Relationship and Its Impact on the Liquidity and Profitability of the Islamic Bank

(An applied study of a sample of the Iraqi private sector banks for the period from 2011-2017)

Assist. Prof. Dr. Arshad Abdul Amir Jassim Al-Shammari

Assist. Prof. Ahmed Miri Ahmed Al-Hawizawi

Lect. Hamid Majeed Hamid Al-Mousawi

Middle Euphrates Technical University - Technical Institute / Kufa - Iraq

ABSTRACT

This study aims to shed light on the risk in its general form and the risk of liquidity in its own form that Islamic banks are exposed to and what is the relationship and implications for the bank's liquidity and profitability, as the Iraqi National Islamic Bank was chosen as a sample for the study, and the available data has been used and used to measure the risk of bank liquidity To which the bank is subjected to the study sample for the period from 2011-2017, where the problem of the study lies in explaining the most important obstacles that it suffers from and which have a significant impact on the smooth flow of its daily work, which is the areas of liquidity and profitability that researchers used Their indicators in the analysis and then it was tested by (F, P - Value) and effect statement through the determination coefficient (R²) using the analysis of variance (ANOVA), and the study reached the negation of its hypotheses and acceptance of its alternatives, i.e. there is a relationship between liquidity risk and the liquidity and profitability of the bank, Likewise, there is an effect of the liquidity risk on both the liquidity and profitability of the bank, which resulted in the exit of some necessary recommendations, the most important of which was the necessity of high attention in the composition of other financial resources that enable it to face financial risks, especially with regard to liquidity risks in the event of exposure to it, as well as seeking to find opportunities An investment capable of employing SEO So as to achieve cash the bank's profitability in its business, and try to earn a derivative dealers with the bank.

Keywords: Risk, liquidity risk, liquidity and its indicators, profitability and indicators, Iraqi National Islamic Bank.

**المقدمة :**

يعد قطاع المصارف العراقية سواء كان التجاري أم الاسلامي منها من أهم القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني الهادفة لدفع عجلة التنمية والتطور للأمام من خلال قدرتها على لعب دور التوسط المالي بين الجهات المختلفة وسعيها لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية واستثمارها في مجالات اقتصادية مختلفة بما يعزز اهدافها ، وتشكل المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف بما فيها مخاطر السيولة الشغل الشاغل لدى القائمين على ادارة تلك المصارف حيث تسعى جاهدة لتخفيفها والتخلص منها لما تشكله من آثار سلبية تنعكس على اداء تلك المصارف وبالأخص في مجالي السيولة النقدية المستخدمة في اعمالها المصرفية وما تؤول من ارباح تعود بالنفع العام لها ، وقد جاءت الدراسة لتسلط الضوء على المخاطر بشكلها العام ومخاطر السيولة بشكلها الخاص وما هي علاقتها وأثارها على سيولة وربحية المصرف ، حيث يعتمد نجاح المصرف بالدرجة الأساس على قدرة اداراتها في التخطيط لتجنب المخاطر المصاحبة لأدائها المصرفي من خلال استخدام جملة من الاجراءات الكفيلة التي من شأنها ان تخفف الآثار السلبية لتلك المخاطر ، وقد قسمت هذه الدراسة الى اربعة مباحث رئيسية : حيث تناول المبحث الاول منهجية الدراسة ، فيما خصص المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة ، وقد كان الجانب التطبيقي من حصة المبحث الثالث ، واخيراً فقد كانت الاستنتاجات والتوصيات ضمن المبحث الرابع .

المبحث الأول : منهجية الدراسة**1.1 : مشكلة الدراسة :**

تواجه ادارات المصارف سواء كانت الاسلامية أم التجارية العديد من الصعوبات الداخلية والخارجية والتي تلقي بظلالها على الاداء المالي وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة التي تستخدمها في العديد من مجالاتها التنموية مما يضعها في مواقف لا تحسد عليها أمام المتعاملين معها من خلال زعزعة الثقة المتبادلة بين طرفي الاقتراض ، ومن هنا بالإمكان صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي :-
(هل ان المخاطر المالية بما فيها مخاطرة السيولة لها علاقة وتأثير على سيولة وربحية المصرف عينة الدراسة ؟)

2.1 : أهمية الدراسة :

يعد الدور الكبير الذي تلعبه المصارف الإسلامية في بناء اقتصاديات البلدان دوراً هاماً من خلال توظيفها لما تمتلكه من موارد ذاتية لتشكل دعامة أساسية في مختلف أنشطتها الاقتصادية مما ينعكس ايجاباً على نموها ومن ثم نمو اقتصاد البلد الذي تقع فيه ، حيث تعد المخاطر وما ينجم عنها من مخاطر للسيولة له الأثر السلبي على أدائها المالي ويعد من الأولويات الأساسية لإدارات تلك المصارف للتخطيط لعملية التخفيف عن تلك المخاطر لتقليل الخسائر التي تلحق بها على السيولة وكذلك يحدد من حركتها التنموية والاستثمارية ويضعف ثقة المتعاملين معها وفي بعض الاحيان قد تتعرض الى الافلاس .

3.1 : أهداف الدراسة : بالإمكان تحديد اهداف الدراسة بالنقاط الرئيسية الآتية :-

1. التعرف على الآثار الناجمة عن المخاطر وخاصة مخاطر السيولة للمصرف الاسلامي الوطني العراقي عينة الدراسة .
2. قياس وتحليل مخاطرة السيولة للمصرف عينة الدراسة .
3. تحليل سيولة المصرف عينة الدراسة من خلال استخدام مؤشرات السيولة .
4. تحليل ربحية المصرف عينة الدراسة من خلال استخدام مؤشرات الربحية .
5. تحليل العلاقة والآخر بين مخاطرة السيولة وبين كل من سيولة وربحية المصرف عينة الدراسة .

4.1 : فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية :-

أولاً. عدم وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) الذي يمثل مخاطرة السيولة وبين المتغير التابع الاول (Y1) الذي يمثل السيولة للمصرف عينة الدراسة وتنفرد منها الفرضيات الفرعية الآتية:-



أ. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) والرصيد النقدي (Y11) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ب. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) والاحتياطي القانوني (Y12) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ت. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) والتوظيف (Y13) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ث. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) والنقد لأجمالي الودائع (V1) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ج. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) والموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (V2) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ح. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) ونسبة السيولة المتحققة (U) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ثانياً: عدم وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) الذي يمثل مخاطرة السيولة وبين المتغير التابع الثاني (Y2) الذي يمثل

ربحية المصرف عينة الدراسة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:-

أ. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين العائد على الموجودات (W1) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ب. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين العائد على حق الملكية (W2) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ت. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين ربحية السهم (W3) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ث. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين معدل العائد على الودائع (W4) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ج. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين معدل العائد على الاموال المتاحة (W5) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ح. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين استخدام الموجودات (W6) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

خ. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين الارباح المتحققة الى رأس المال المدفوع (Z1) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

د. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (X) وبين الارباح المتحققة الى رأس المال المدفوع (Z2) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2) .

ثالثاً: عدم تأثير المتغير المستقل (X) الذي يمثل مخاطرة السيولة على المتغير التابع الاول (Y1) الذي يمثل سيولة المصرف عينة الدراسة وتتفرع منها

الفرضيات الفرعية الثانية :-

أ. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على الرصيد النقدي (Y1) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ب. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على الاحتياطي القانوني (Y2) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ت. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على التوظيف (Y3) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ث. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على النقد لا جمالي الودائع (V1) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ج. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (V2) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

ح. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على نسبة السيولة المتحققة (U) ضمن المتغير التابع الاول (Y1) .

رابعاً. عدم تأثير المتغير المستقل (X) الذي يمثل مخاطرة السيولة على المتغير التابع الثاني (Y2) الذي يمثل ربحية المصرف عينة الدراسة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الثانية :-

- أ. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على العائد على الموجودات (W1) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- ب. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على العائد على حق الملكية (W2) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- ت. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على ربحية السهم (W3) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- ث. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على العائد على الودائع (W4) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- ج. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على العائد على الاموال المتاحة (W5) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- ح. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على استخدام الموجودات (W6) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- خ. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على الارباح المتحققة الى رأس المال المدفوع (Z1) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).
- د. عدم تأثير المتغير المستقل (X) على الارباح الصافية الى رأس المال المدفوع (Z2) ضمن المتغير التابع الثاني (Y2).

5.1 : حدود الدراسة :

1. الحدود الزمانية : شملت السنوات المالية من 2017- 2011
2. الحدود المكانية : تتمثل بعينة من مصارف القطاع المصرفي الخاص العراقي والمدرج في سوق العراق للأوراق المالية .

6.1 : أدوات جمع البيانات :

- أ. الجانب النظري : لغرض انجاز الدراسة فقد استعان الباحثين في تغطية هذا الجانب بقدر ما أطلعوا عليه من مصادر أجنبية وكذلك الاستفادة من شبكة المعلومات (الانترنت) التي شكلت جانباً حيوياً في الحصول على المصادر الحديثة .
- ب. الجانب العملي : تم الاعتماد على البيانات المالية المتوفرة على موقع المصرف الرسمي الذي يحمل الرمز (BNAI) في موقع سوق العراق للأوراق المالية (ISX – iq . net) . http // www . وللفترة من 2017- 2011 .

7.1 : مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة : القطاع المصرفي الخاص العراقي المدرج ضمن سوق العراق للأوراق المالية .
2. عينة الدراسة : المصرف الوطني الاسلامي العراقي⁽¹⁾

8.1 : المعادلات المالية والاساليب الاحصائية :

تم استخدام المنهج الكمي في تحليل البيانات باستخدام معادلات مالية في حساب قياس مخاطرة السيولة وكذلك المؤشرات المالية لكل من السيولة والربحية وما ينجم عن تلك المعادلات من علاقات في عملية تأثير التحليل وهي على النحو الآتي :-

اولاً: مؤشرات السيولة :-

أ. المؤشرات الرئيسية :

$$1. \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد لدى المصرف} + \text{نقد لدى المصارف الاخرى} + \text{نقد لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

$$100 \times$$

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 1



Rose, 1999: 141)
(

$$2. \text{نسبة الاحتياط القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

$$3. \text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

ب. مؤشرات السيولة الأخرى :-

جرت العادة عند اصدار التقارير المالية للمصارف بأن ادارات تلك المصارف تستعين بمؤشرات أخرى للسيولة والغرض منها اجراء المقارنات بين انشطتها على مدار السنوات ولما لها علاقة بمدة الدراسة وهي :-

$$1. \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقد}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

$$2. \text{نسبة التداول والسيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

3. معدل السيولة المثالي
ثانياً : مؤشرات الربحية :-

ا. المؤشرات الرئيسية :-

$$1. \text{معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

(Brigham & Houston , 2017: 106) ; (Brigham & Ehrhardt , 2019: 115)

$$2. \text{معدل العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

Brigham & Ehrhardt , 2019: 116); (Suvendu, 2013 : 382)
(

$$3. \text{عائد السهم (ربحية السهم)} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{عدد الاسهم المصدرة}} \times 100$$

(203 :

$$4. \text{معدل العائد على الودائع (ROD)} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

$$5. \text{معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR)} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية + المطلوبات}} \times 100$$

$$6. \text{معدل استخدام الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ب. النسب الأخرى :

كذلك الحال فإن التقارير المالية المصدرة من قبل المصارف تحتوي على نسب أخرى للربحية والغرض منها اجراء المقارنات بين انشطتها على مدار سنوات الدراسة .

$$1. \text{نسبة الأرباح المتحققة الى مجموع رأس المال المدفوع} = \frac{\text{الأرباح المتحققة}}{\text{رأس المال المدفوع}} \times 100$$

$$2. \text{نسبة الأرباح الصافية الى مجموع رأس المال المدفوع} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{رأس المال المدفوع}} \times 100$$



$$3. \text{ معدل النمو لأي مؤشر} = \frac{\text{مؤشر السنة الحالية} - \text{مؤشر السنة السابقة}}{\text{مؤشر السنة السابقة}} \times 100$$

ثالثاً . قياس مخاطرة السيولة : تم الاعتماد في حساب قياس المخاطرة على المعادلة الآتية :
مخاطرة السيولة = النقد في الصندوق ولدى المصارف / إجمالي الودائع (Ross, et al 2008:182)

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة المخاطرة وعلاقتها بسيولة وربحية المصرف

أولاً : المخاطرة (Risk)

1.1.2 . المفهوم الاصطلاحي للمخاطرة :

عرف مصطلح المخاطرة (Risk) وفق القاموس (Free dictionary) على انها اكتشاف التغير في الإصابة أو الخسارة (Stephen Foerster,2015:1999) ، اما وفق قاموس (Webstors) فقد عرفت بأنها خطر التعرض للخطر أو للخسارة وهي بذلك تشير الى التغير في بعض الانشطة التي ستحدث حدثاً غير مألوف (Brigham Houston, 2019: 274) .

1.1.1.2 . مفهوم المخاطرة كتعريف :

لقد خاض العديد من الكتاب والباحثين في مجال الادارة المالية بتعاريف متعددة للمخاطرة ، الا ان الباحثين اكتفوا بعدد منها وهي مدرجة في الجدول (1) ادناه :-

جدول (1) بعض تعريفات المخاطرة

ت	اسم المصدر	التعريف
1	(Weston & Brigham,1987:8-9).	احتمال تحقق الخسارة المتوقعة أو حدوثها عندما يكون العائد الفعلي والمتحقق لاستثمار مشروع ما أقل من العائد المتوقع منه .
2	(Brockington,1993: 123).	هي انعكاس لقدرة الشركة على التنبؤ ، فلو كانت لديها قدرة عالية على التنبؤ بما سيكون عليه التدفقات النقدية فعند ذلك ستصبح المخاطرة منخفضة ، والعكس صحيح عندما تكون القدرة على التنبؤ منخفضة وعندها تكون المخاطرة عالية .
3	(Brian, 1995:1).	احتمال التعرض للخطر.
4	(Fisher & Jordan, 1996: 1)	هي عدم التأكد في التوزيعات المحتملة من العوائد المستقبلية .

ويتفق الباحثين مع التعريف (2) اعلاه كونه يتناغم مع اهداف الدراسة لما له علاقة بالسيولة والربحية لتلك المصارف .

2.1.1.2 . الاختلاف بين المخاطرة والالتاك : The difference between risk and uncertainty

هنالك اختلاف بين المخاطرة والالتاك من خلال مواقف المتعاملين وعلى النحو الآتي (Weston & Brigham, 1978:346) :-

- المخاطرة : بالإمكان القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لأي مشروع استثماري واحتساب التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية لذلك المشروع.
- عدم التأكد : فهي مرتبطة بمواقف لا تتوافر عنها معلومات كافية ومن ثم لا يمكن تقدير أو احتساب التوزيع الاحتمالي لها، فاذا توفر قدر

معين من المعلومات أمكن بموجبه حساب الاحتمال ان كان مخاطرة أو عدم تأكد .

3.1.1.2. أنواع المخاطرة : لابد من التفريق بين نوعين من المخاطر وهما (Suvend Narayan, 2013: 297):-

- **مخاطرة الأعمال (Business Risk)** وتسمى في بعض الأحيان مخاطر التشغيل (operating Risk)
- **المخاطرة المالية (Financial Risk)**

- **مخاطرة الاعمال (Business Risk)**
وهي احد نوعي المخاطر الغير نظامية التي تتعرض لها الشركة ، حيث ظهرت لها عدة تعاريف من قبل الباحثين والمختصين ، والجدول (2) ادناه يوضح بعضاً من تلك التعريفات :-
جدول (2) بعض من تعريفات مخاطرة الاعمال

ت	اسم المصدر	التعريف
1.	(Amiling, 1974 : 21)	هي التغيرات في القدرة الايرادية للمنشأة والتي قد تؤدي الى مشاكل في الدخل ورأس المال مؤدية بذلك الى عدم قدرتها على الحفاظ على مركزها التنافسي ونمو أرباحها واستقرارها بشكل دائم .
2.	(Schall & Haley, 1986 : 116)	وتعني عدم التأكد الذي يصاحب الأرباح التشغيلية لمنشأة الاعمال .
3.	(Jones, 1996 : 427)	وهي عدم امتلاك المنشأة القابلية على التنافس بنجاح في السوق نتيجة الصعوبات العملية التي قد تؤدي الى خسارة المنشأة .
4.	(Rose & Hudgins, 2008 : 180)	وهي تلك الفئة من المخاطر المتمثلة بالعنصر البشري في انجاز قرارات ادارية سيئة بعيدة المدى تعكس التوقيت السيء والافتقار الى التبصر وعدم الثبات وعدم التصميم على النجاح .
5.	(Suvendu Narayan Roy, 2013:297)	وتسمى بمخاطر التشغيل (operating Risk) وتشير الى استعمال كلف الموجودات الثابتة التي تعكس التقلبات في الارباح (EBIT).
6.	(Pakhchanyan, 2016: 1)	وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية في المصرف وأنظمتها أو من خلال الأحداث الخارجية .
7.	(Brigham & Ehrhardt, 2017:610-612)	وهي مخاطرة اشتراك حملة أسهم الشركات حيث يعد وجهاً مهماً دون اعتمادها على الدين وبعبارة اخرى هي مخاطرة متأصلة للشركات المنتجة تنشأ من جراء عدم التأكد حول تشغيل ارباحها ومتطلبات رأس المال ، فاذا استعملت الشركة الدين (الرافعة المالية) بعد ذلك فان مخاطرة الاعمال هي تعد اكثر تركيزاً على اشتراك حملة الاسهم .

المخاطرة المالية (Financial Risk) :وهي النوع الثاني من المخاطر الغير النظامية التي تتعرض لها الشركة ، حيث ظهرت لها عدة تعاريف وندرج في ادناه بعض منها في الجدول (3) ادناه:
جدول (3) بعض من تعريفات المخاطرة المالية

ت	اسم المصدر	التعريف
1.	(Curley & Bear, 1979)	وهي المخاطرة التي يتحملها المستثمرون بالأسهم العادية نتيجة لقرار المنشأة باستعمال المديونية .
2.	(Weston & Brigham, 1987: 493)	

3.	(Beatty & Zajac, 1994: 313-335)	هي المخاطرة الناجمة عن استخدام الدين في تمويل بعض موجودات الشركة من خلاله تتحمل الشركة أعباء اضافية في حالة زيادة المديونية اللازمة لتمويل موجوداتها وذلك يترتب عليها دفع فوائد واقساط الديون في اوقاتها المحددة ، وحين لا يقابل ذلك أرباح مؤكدة فإن الشركة تتحمل مخاطرة كبيرة تتعلق بمدى قدرتها على سداد الديون .
4.	(Hampton , 1996: 343)	وهي احتمال ان لا يولد الاستثمار تدفقات نقدية كافية لتغطية فوائد الاعمال المقترضة من الغير لأغراض التمويل أو دفع أصل المبلغ المقترض أو تزويد المنشأة بالأرباح .
5.	(Suwendu Naragan Roy,2013:297)	وهي استعمال دين رأسمال الشركة والتي تعكس بدورها الى التقلبات في معدل العائد الى حق الملكية او ما يسمى (Earning (EPS (per share) ، وتشير ايضاً للمخاطر الاضافية التي وضعت على اشتراك حملة الاسهم نتيجة لقرارات مالية اتخذت مع وجود الدين ، ونظرياً فإن حملة الاسهم يواجهون الكمية المؤكدة من تلك المخاطر فهي متصلة في الشركات المنتجة وهي بذلك تعد مخاطرة أعمال كونها عدم التأكد في التوقعات لمستقبل كل من EBIT ، ROIC ، NOPAT .
6.	(Chege, 2016 :3)	وهي احتمالية فشل المصرف أو مواجهة صعوبات الوفاء بالتزاماته المالية عند حلول موعد استحقاقها ، وتضم هذه المخاطر ثلاثة انواع رئيسية هي: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تشمل سعر الفائدة ومخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الاوراق المالية .

ويتفق الباحث مع التعريف (6) اعلاه كونه يتناغم مع اهداف الدراسة لما له علاقة بسيولة وربحية تلك المصارف ومخاطرهما .

ثانياً : السيولة : Liquidity

يعد رضا المتعاملين مع المصرف سواء كانوا مودعين أو مقترضين عاملاً أساسياً لإظهار الدور الحيوي والهام للسيولة في نشاط المؤسسات المالية والحفاظ عليه ، ولا بد من ان يعمل للحفاظ على مستوى كاف من السيولة المصرفية خاصة اذا كان المصرف يعمل ضمن بيئة غير مستقرة لذلك فإن الهدف من احتفاظ المصرف بموجودات سائلة هو ناجم عن اتخاذ الحيطة والحذر لمواجهة الالتزامات المستحقة الاداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة.

1.2.2. تعريف السيولة :

تناول المختصين في مجال الادارة المالية العديد من التعريفات الخاصة بالسيولة ، وقد ارتأى الباحثين درج بعض منها في الجدول (4) ادناه :

جدول (4) بعض تعريفات السيولة

ت	اسم المصدر	التعريف
1.	(Howells & Bain, 2000:8)	هي السرعة أو الملائمة التي من خلالها يمكن تحويل الموجود الى نقد وان عملية تكوين الاصول ذات الاكثر جاذبية بالنسبة للمقترض تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها الى سيولة بسرعة دون خسارة تحسب .
2.	(Benic & Franic, 2009: 479)	تعد واحدة من الاهداف المهمة للمستثمرين لكونها تعني قدرة وامكانية تحويل أي شكل من اشكال الموجودات الى شكل اخر خلال مدة زمنية



قصيرة وبدون أي خسارة في قيمتها أو دون تغيير في السعر.		
هي احد الموجودات المملوكة التي تشير الى قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقود بأقصى سرعة وبأقل كلفة ممكنة .	(Dimitrios, 2009 :20)	3.
هي القدرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقه ، وتنشأ مخاطرتها بسبب عدم التطابق في توقيتات التدفقات الداخلة والخارجة من الاموال حيث ان ادارة المصرف لا تتمكن من الايفاء بالتزاماتها عند استحقاقها للدفع أو ما هو مطلوب منها .	(Majumdar, 2010:356)	4.
هي الشريان الحيوي الذي يغذي المصرف بالدم حتى يكون قادراً على الاستمرار ومزاولة انشطته بفعالية كاملة .	(Paul and et al, 2013 : 116)	5.
هي القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات النقدية عند حلول موعد استحقاقها اذ انها ليست مبلغاً ولا نسبة وانما تعبر عن درجة الوفاء بالالتزامات النقدية .	(Yan, 2013 : 37)	6.
قدرة المصرف على تمويل الزيادة في موجوداته ومقابلة احتياجاته المالية المتوقعة وغير المتوقعة بأقصى سرعة وبأقل كلفة .	(Kumar & yadav, 2013: 2)	7.
امكانية المصرف بايجاد الزيادات في الموجودات ومقابلة الالتزامات المتسببة من جرائها بدون التكبد الغير مقبول للخسارات .	(Suvendu ,2013 : 734)	8.
هي سلاح ذو حدين من جانب ان زيادتها ستتولد سيولة غير مستغلة تنعكس على الربحية المصرفية ، وان انخفاضها سيعرض المصرف الى ازمة نقص السيولة ومن ثم قد يتعرض الى الافلاس كون المصارف تستمد قوتها من سمعتها ، فبمجرد ان تتم اشاعة نقص السيولة لدى المصرف فان ذلك سيعرض المصرف لعمليات السحب المفاجئ ومن ثم الافلاس .	(Bareikaite & kauliene, 2014 :65)	9.

ويرى الباحثين ان التعريف (4) اعلاه هو الاشمل والاكثر تنامياً مع اهداف الدراسة ، لذلك فان الحفاظ على مستوى كاف من السيولة يعتمد على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بكفاءة كل من تدفقاتها النقدية واحتياجاتها الجانبية المتوقعة وغير المتوقعة دون ان تؤثر ذلك سلباً في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف .

2.2.2 . ابعاد السيولة : ان للسيولة ثلاثة ابعاد يجب مراعاتها وهي (Howells & Bain, 2000: 8)

-:

1. الوقت : أي سرعة تحويل الموجود الى نقد .
 2. المخاطرة: أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله .
 3. الكلفة : أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجه في عملية تنفيذ التحويل الى نقد .
- ووفقاً لهذه الابعاد انفة الذكر فإن المصرف يتمكن من ضمان السيولة الكافية من خلال امتلاكه الكمية المناسبة منها او عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات (Rose, 1999: 34) .

3.2.2 . مؤشرات السيولة :

تعد مؤشرات السيولة كمقياس نسبي لتقريب موجودات المصرف الى نقد ، وهذا التقريب يعتمد بدوره على طول الفترة الزمنية لتحويل تلك الموجودات الى نقد ، وهي بذلك تشير الى قدرة المصرف على تسديد التزاماته اتجاه الآخرين ويجب ان لا تكون قدرة المصرف على تسديد تلك الالتزامات مصحوبة بضغوطات ، وعادة ما تركز هذه المقاييس على الموجودات المتداولة كونها ذات سيولة عالية وسريعة التحول الى نقد ، والمؤشرات هي : (1 . نسبة الرصيد النقدي ، 2 . نسبة الاحتياطي القانوني ، 3 . نسبة السيولة القانونية ، 4 . نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات ، 5 . نسبة التوظيف) . ومن أهم مؤشرات السيولة الشائعة الاستخدام في عملية التحليل هي ثلاث منها وعلى النحو الاتي :-

**(1). نسبة الرصيد النقدي :**

وهي النسبة التي تمثل قدرة المصرف على استخدام ارصدته النقدية التي يمتلكها في الصندوق ولدى المصارف الاخرى وكذلك لدى البنك المركزي والتي تمثل سيولته النقدية للإيفاء بالتزاماته المالية اتجاه المتعاملين معه في مواعيدها المحددة ، ولا بد للمصرف ان يتعامل مع هذه النسبة بشكل لا يؤدي بها الى الارتفاع أو الانخفاض ، لكون اذا ارتفعت النسبة فأنها تعطي مؤشراً بوجود سيولة كبيرة لدى المصرف ولم تستغل وهي بذلك تؤثر سلباً في عوائد المصرف ، والعكس صحيح كلما انخفضت النسبة فأنها تعرض المصرف لمخاطر السيولة وحدوث مشاكل بالتسديد مقابل ذلك سوف يقابلها ارتفاع في العوائد (Rose, 1999: 141).

(2). نسبة الاحتياطي القانوني :

يتكون الاحتياطي القانوني بشكل دائم من خلال قيام المصارف بكافة انواعها بإيداع جزء من ودائعها لدى البنك المركزي على شكل نسبة مئوية من الودائع . وتشير هذه النسبة الى قدرة البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات في الظروف غير الاعتيادية (عند حدوث الازمات) وبنفس الوقت فان هذه النسبة تعد من الأدوات الرقابية التابعة للبنك المركزي وتتغير باستمرار تبعاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد .

(3). نسبة التوظيف :

وتعني قدرة المصرف على تلبية حاجات المتعاملين معه وهي تبين بذلك مدى كفاءة استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات المتعاملين . فاذا انخفضت هذه الكفاءة فأنها تؤدي لانخفاض السيولة ولا بد من ان يأخذ المصرف التدابير اللازمة من الحيلة والحذر اتجاه طلبات المتعاملين معه حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير .

4.2.2 : مخاطرة السيولة : Liquidity Risk

من خلال عمل المصارف فأنها تتعرض للعديد من المخاطر المالية ، فمنها قيام المودعين بسحب ودائعهم بشكل مفاجئ وهو ما يسمى بمخاطرة السيولة ، ومنها قيام المقترضين بالامتناع عن سداد قروضهم في الوقت المحدد لها وهو ما يسمى بمخاطر الائتمان ، ومنها عند تغير اسعار الفائدة وهو ما يسمى بمخاطر اسعار الفائدة ، أو تعرض انظمة الكمبيوتر الموجودة داخل بنائية المصرف للفشل وهو ما يسمى بمخاطر التشغيل ، لذلك فمن بين تلك المخاطر هي المخاطر الائتمانية والتي تعد من بين اهم المخاطر التي تواجهها المصارف بسبب ارتباطها المباشر بعملها وما تسببه في بعض الاحيان الى فشلها (Ghenimi et al, 2017: 1) .

وهي المخاطر التي تواجه المصرف بسبب انعدام الثقة مع الزبائن ، أو زيادة الطلب غير المتوقع على النقد ، حيث يواجه المصرف عدد من المشاكل الخاصة بالسيولة التي تجعل المصرف يلجأ للاقتراض من البنك المركزي ، وهو مؤشر سلبي يؤثر على ادارة المصرف بجانبين : الأول، قد تكون تكاليف القرض مرتفعة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة المفروضة عليه ، والثاني : تأثيره على سمعة المصرف في بيئته المصرفية داخل السوق .

ومن الجدير بالذكر ان مدراء الخدمات المالية يمرون بمرحلة القلق الشديد بسبب عدم وجود القدرة على الاقتراض لمتابعة سحبات العملاء والقروض وغيرها من الاحتياجات النقدية ، وأيضاً قد تواجه المؤسسات المالية مخاطر السيولة لمواجهة احتياجاتها النقدية الانية ودرء ارباحها، لذلك فالشركات عندما تتعرض للنقص في سيولتها لا بد وان تعمل على استعارة اموال ذات سيولة من مؤسسات اخرى ، ولو ان مثل هكذا اجراء يكون نادر الحدوث . وان السبب الأكثر شيوعاً في نقص السيولة هو قيام المودعين بسحب الودائع بكميات كبيرة بشكل غير متوقع الأمر الذي يفرض على المؤسسة اقراض اموال بسعر فائدة اعلى وايداعها لديها (Rose & Hudgins, 2010: 183) .

وفي مجال الاستثمار فان ندرة الفرص الاستثمارية تؤدي الى اضعاف حجم التداول للاسهام وزيادة في تقلب السوق وتحمل تكاليف باهضة لتحليل الاسهم العالية والمربطة بالتغيير في الفرق بين سعري الشراء والبيع في السوق، فالقوارق العالية بين سعري الشراء والبيع هي العلاقة الأكثر وضوحاً على السيولة المنخفضة وتكاليف السوق العالية (Hirschey & Nofsinger, 2010: 544) .



ولابد من التنويه هنا ان مخاطر السيولة أيضاً تلقي بضلالها على الارتفاع والانخفاض في قيم ومؤشرات الربحية بشكلها العام متأثرة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية ، فعند انخفاض الدخل الصافي (الارباح الصافية بعد الضرائب) فانه ناجم عن عوامل داخلية متمثلة بزيادة المصاريف جراء زيادة عدد العاملين ، والعوامل الخارجية كتأثير الظروف الاقتصادية والقوانين والتنظيمات وكذلك ضغوط الأسعار التنافسية التي تقلل من ارباح المصرف ، لذلك يواجه المساهمون انخفاض نسبة صافي الربح ومن ثم انخفاض قدرة المصرف على النمو مؤثراً بذلك على انخفاض قيمة السهم (Rose & Hudgins, 2013: 487) .

وعندما تواجه الشركات تلك المخاطر بتحديات صعبة منها السيولة ، فان بقائها وديمومتها مرهون بما تتمكن من الايفاء وتسديد الديون المترتبة عليها ، لذلك فان عملية تقييم السيولة تعد واحدة من الصفقات الفعالة في السوق بسبب تغطيتها السريعة للقيمة السوقية (Brigham & Houston, 2019: 108) .

ومن بين الاجراءات المتحققة الأكثر شيوعاً والتي تعد مخاطرأ للسيولة لأية شركة مالية هي (Rose & Hudgins, 2010: 182) :-

1. الانحراف القياسي أو تغير أسعار الاسهم ، 2. الانحراف القياسي أو تغير صافي الدخل ، 3. الانحراف القياسي أو تغير العائد على حقوق الملكية والعائد على الأموال .

5.2.2. المخاطر الائتمانية ومفهومها :

على حسب اطلاع الباحثين على رأي بعض الكتاب والباحثين في مجال الادارة المالية حيث وضعوا تعاريف متعددة للمخاطر الائتمانية بحسب وجهة نظرهم المتعدد امثال (Aohui,2009: 1-2) ; (Jin,2010:9) ; (Essendi,2013:2) ; (Spuchlakova et al.,2015:676) ; (Lukic,2015:271) ; (Kadrim,2015:236) ; (Oino,2016:96) ، الا انه رغم تعددها فأنها تكاد تكون متفقة على احتمالية عدم مقدرة المقرض على الايفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، الا ان (Muriithi et al., 2016 : 74) قد ذكر ان المخاطر الائتمانية تعني خسائر ناجمة من رفض أو عجز زبائن الائتمان عن دفع ما يستحق بالكامل وفي الوقت المحدد والمتفق عليه ، ان هذا الخطر الذي يطلق عليه اسم **مخاطر الطرف المقابل** قادر على وضع المصرف في حالة عسر ما لم تتم ادارته بشكل كاف.

6.2.2. ادارة مخاطر السيولة ومقاييسها :

تظهر مخاطر السيولة عندما يقوم المودعين بسحب اموالهم مباشرة من المصرف ، فعلى ادارة المصرف القيام بالافتراض بأموال اضافية أو بيع بعض موجوداته ، ومن المقاييس المهمة الاخرى التي تذكر في قياس تعرض المصارف لمخاطر السيولة هي (Rose & Hudgins, 2010: 184) :-

1. الاموال المشتركة / اجمالي الاصول .
 2. النقد والارصدة المستحقة الاخرى في مؤسسات الايداع / اجمالي الاصول .
 3. الاصول النقدية والسندات الحكومية / اجمالي الاصول .
- ان الاصول النقدية تشتمل على الاموال المودعة في مقرات الشركات المالية والودائع لدى البنك المركزي في المنطقة والودائع لدى مؤسسات الايداع الاخرى لغرض تعويضهم عن تظهير الشيكات والخدمات بين البنوك الاخرى ، العناصر النقدية الاخرى تشمل (تحصيل الشيكات) في المعالجات القياسية للحد من تعرض المؤسسة المالية لمخاطر السيولة حيث يشتمل على زيادة نسبة تحويل الاموال النقدية الى نقد والاصول المالية القابلة للتداول ، كالسندات الحكومية أو باستخدام الخصوم طويلة الاجل لتمويل تشغيل المؤسسات .

ثالثاً : الربحية Profitability

من الطبيعي ان الهدف الاساسي لأي مشروع استثماري هو الحصول على الربح سواء اكان مصرفاً أو غير ذلك ، حيث ينشأ الربح من جراء الفرق بين العوائد المتحققة والتكاليف المصروفة ، فلذلك كلما زادت الارباح فإنها تدلل على حصول الزيادة في العوائد وانخفاض في التكاليف ، فيما يعني اجمالي الربح (هامش الربح الاجمالي) الاختلاف بين الايرادات وكلف المبيعات (Stephen Foerster,2015:55) ، لذلك تعد الربحية



أمراً ضرورياً وهدفاً أساسياً لضمان بقاء عمل المشاريع الاستثمارية واستمرارها ونموها وهي بنفس الوقت غاية يتطلع اليها المساهمين ، وهي عبارة عن العلاقة بين الارباح التي حققتها المشاريع والموارد المتحققة جراء استثمار تلك الارباح لذلك نجد سعي الادارة لبذل أقصى الجهود نحو استخدامهما الأمثل للموارد المتاحة لها بغية تحقيق افضل العوائد الممكنة للمساهمين من جانب واستمرار بقاء ونمو تلك المشاريع من جهة اخرى . وتشكل الارباح احد الروافد الثلاثة الرئيسية لعوائد المصرف وتأتي الفوائد والعمولات أو الاجور بمثابة الروافد الاخرى.

1.3.2 . مفهوم الربحية لدى المصارف الاسلامية :

نظراً لكون المصارف الاسلامية تختلف عن التقليدية ، لكون المصارف الاسلامية لا تكتفي بدور الوساطة المالية بل تتعدى أنشطتها الى العمل التجاري والاستثماري المباشر، وهي بذلك تكون اقرب الى اهداف المصارف الشاملة المتمثلة ب (المجالات الاجتماعية والتنمية والدينية وتحقيق رفاهية المجتمع) باعتبار ان النظام المصرفي الاسلامي ينطلق من تصور ورؤيا (vision) مفادها ((ان المال هو ملك الله تبارك وتعالى وان الانسان أو البشر وجدوا ليكونوا مستخلفين فيه لا مالكين له)) ، ومن هذا الاساس فإن الانسان ((المستخلف)) عليه ان يعمل بما جاء بمحكم كتاب الله العزيز من خلال تصرفه بهذه الاموال طبقاً لإرادة الباري عز وجل ، ويعد المصرف الاسلامي كوسيط مالي بين الوحدات الاقتصادية فضلاً عن دوره في تعظيم الارباح للوحدات وتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية السحاء (Imam & Kpodar, 2010:12) .

2.3.2 . الاختلاف بين النقد والربحية :

تعد هذه الفقرة مهمة لتوضح عدم الخلط بين الرصيد النقدي والربحية ، حيث الربحية تعني الاختلاف الواضح بين المبالغ الكلية المكتسبة جراء الاعمال مع خسارتها من الكلف ، وعادة ما يتم تقييمها خلال السنة أو ضمن فترات التجارة لتتمكن من التنبؤ الفعال لأرباح السنة عندما يبقى وقت المواجهة يعاني من نقص شديد (Suvendu, 2013: 177) .

3.3.2 . العوامل المؤدية لتحقيق الربحية الفائقة :

يعد التحليل المستمر الذي تقوم به ادارة المصرف وباستمرار حول اسباب الصعوبات التي تواجهها في تحقيق الإيرادات يظهر لنا العديد من المقترحات حول امكانية الادارة ومتى تحتاج الى الاهتمام وان تعطي هذا الاهتمام لمشاكل الإيرادات التي تظهر وبشكل مرئي ، لذلك فان تحقيق الربحية الفائقة للمؤسسة المالية يعتمد على العوامل الآتية :-

1. الاستخدام الحذر للرافعة المالية (أو نسبة الموجودات الممولة بالدين مقابل رأس المال الممتلك)
2. الاستخدام الحذر للرافعة التشغيلية من الموجودات الثابتة (أو نسبة المدخلات ذات الكلفة الثابتة الى الإيرادات التشغيلية التي تظهر كمخرجات).
3. الرقابة الحذرة للمصاريف التشغيلية بحيث ان كل دولار اضافي من إيرادات المبيعات يصبح صافي دخل .
4. الادارة الحذرة لمحظة الموجودات لتلبية متطلبات السيولة عند البحث عن أعلى العائدات لكل موجودات مكتسبة .
5. الرقابة الحذرة بخصوص التعرض للمخاطرة بحيث ان الخسائر لا تضيع الدخل ورأس المال الممتلك .

4.3.2 . مؤشرات الربحية :

وتشير لمدى نجاح الادارة في استخدام مواردها المتاحة لتوليد العوائد من الاموال المستثمرة بطرق مختلفة كونها تركز على العلاقة بين نتائج التشغيل وموارد الاعمال المتاحة ، اذ ان ارتفاع هذه المؤشرات يعد دليلاً على كفاءة المصرف في توليد الارباح ، ومن اهم تلك المؤشرات هي (Ross & Hudgins, 2010: 184):-

- (1) . العائد على الموجودات (ROA) :



وتستخدم هذه النسبة لتحديد الاستخدام الأكفأ للموجودات (الثابتة والمتداولة) للمصرف لغرض توليد الأرباح حيث تبين هذه النسبة صافي الربح التشغيلي الذي يولده كل موجود مستثمر بالشكل الذي يوضح قدرة ادارة المصرف على استثمار موجوداته لتحقيق ارباح صافية، وكذلك تشير هذه النسبة الى القدرة العالية والاداء العالي ، وتعد (ROA) في المقام الاول الذي يشير على الكفاءة الادارية ومدى قدرة الادارة على تحويل الموجودات الى ارباح صافية (Ross & Hudgins, 2010: 172).

(2). العائد على حق الملكية (ROE) :

وفي هذه النسبة تعد كمؤشر لتقييم قدرة اداء المصرف على تحقيق عوائد مالية جراء استثمارات المساهمين في المصرف أي انها تمثل العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من اموال المساهمين (الربيعي وراضي ، 2011 : 50) ، وكلما ارتفعت النسبة فأنها تدلل على الاداء الكفوء للإدارة (الشمري، 2017: 221) وكذلك على المخاطر العالية الناجمة على اعتماد الجزء الأكبر من استثمارات المصرف على اموال المودعين والمقرضين والعكس صحيح ، فعند انخفاض النسبة فأنها تدلل على اعتماد المصرف على اموال حملة الاسهم بدلاً من اموال المودعين والمقرضين . وتشير (ROE) ايضاً لقياس معدل العائد للمساهمين وهو تقريباً الفائدة الصافية للمساهمين التي وردت من استثمار رأسمالهم في الشركة المالية (أي تعرض اموالهم للمخاطرة على أمل كسب ربح مناسب (Ross & Hudgins, 2010: 172).

(3). عائد السهم (ربحية السهم) :

وبها يتم معرفة العلاقة بين صافي الربح المتاح للمساهمين وعدد الاسهم العادية المصدرة أو (متوسط عدد الاسهم) في أول وآخر المدة (الحياي، 2007: 151) ، وكلما كانت ارباح السهم منخفضة فان سعر السهم سيرتفع في المستقبل والعكس صحيح أي (العلاقة عكسية) .

(4). العائد على الودائع (ROD) :

وهي نسبة مئوية عن كل دينار مودع من قبل الزبائن وتشير بذلك لمدى كفاءة أو فاعلية البنك في تمويل الودائع الى عوائد صافية .

(5). معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR) :

يستخدم هذا المؤشر لقياس كفاءة المصرف في توليد الارباح من الاموال المتاحة المتمثلة بالمطلوبات وحق الملكية ، وهذا المؤشر يمثل قدرة المصرف على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد مستبعداً بذلك حسابات الدائنين وحسابات المخصصات المختلفة .

(6). معدل استخدام الموجودات :

ويستخدم هذا المؤشر في قياس مدى كفاءة المصرف في ادارة موجوداته وسياسة ادارة محفظته حيث يتأثر هذا المؤشر بكمية الموجودات التي تدر إيراداً ضمن اجمالي الموجودات ، وعند ارتفاع مثل هذه الموجودات سوف ترتفع نتيجة هذا المؤشر والعكس صحيح (علاقة طردية) .

5.3.2. المخاطرة المصاحبة في تحقيق الربحية :

ان المخاطرة التي يشعر بها مدير مؤسسة أو نظام يشرف على مؤسسات مالية يعني عدم التيقن المرتبط بنشاط معين ، فمثلاً هل يقبل الزبون بتجديد قرضه ؟ هل تزداد الايداعات والمصادر الاخرى من الاموال للشهر القادم ؟ لذلك يهتم اصحاب المصارف في تحقيق قيم أسهم عالية وأرباح عالية ، ولكن الايرادات قد تهبط بشكل مفاجئ تبعاً لعدة عوامل داخل وخارج الشركة المالية كتغير الظروف الاقتصادية المنافسة أو القوانين أو الانظمة (Ross & Hudgins, 2010: 181)

رابعاً : العلاقة بين المخاطرة والسيولة والربحية :

بشكل عام ان المستثمر يرغب في تقليل المخاطر المحتملة جراء استثماره لأمواله في احدى المشاريع نظراً لما تسببه المخاطرة من تقلب العوائد المتوقعة من تلك الاستثمارات التي لا بد من التنويع بها حتى تؤدي الهدف المنشود بتقليل المخاطرة ، وكمدخل عقلاني فإن الانتشار الواسع للاستثمارات من خلال شراكة المستثمر مع الاخرين سيؤدي بعد ذلك لتعويضه بالمكاسب مع الاخرين (Suvendu Narayan Roy, 2013: 572).



وتعد السيولة سيف ذو حدين من جانب زيادتها يولد سيولة غير مستغلة تنعكس على الربحية المصرفية وانخفاضها يعرض المصرف الى ازمة نقص السيولة ومن ثم الافلاس لأن المصارف تستمد قوتها من سمعتها ، فبمجرد انتشار اشاعة نقص سيولة المصرف عند المودعين سيعرض المصرف لعمليات السحب المفاجئ ومن ثم الافلاس (Bareikaite & kaliene, 2014:65) .

ولطالما تعد المخاطرة كونها احداث غير مرغوب فيها ، أو ان التطوير يسير في اتجاه غير مقصود فأن عملية وصف المخاطرة القابلة للقياس الكمي تكون من خلال التوزيعات الناشئة عن تلك المخاطرة . فالأنظمة المالية قد تتضمن حدوث تلك الحالات بسبب توزيع المدفوعات اللازمة لإعادة أقيام تلك الموجودات الى مستوى يكون أكثر مقبولة من خلال التدابير الاحترازية للخصائص الملائمة وغير الملائمة لمثل هذه التوزيعات والعمل على دراسة العوامل ذات الصلة المتعلقة بنشوء تلك المخاطر Constantin Zopovnidis, Emiliios Gulariotis, (2015:6) .

وهناك من ينظر لأسباب حدوث المخاطرة وتأثيرها على السيولة والربحية من منظورين هما (Stephen Foerster, 2015:199) :-

الاول : المخاطرة التي يتعرض لها الأفراد عن ممتلكاتهم الشخصية وتسمى بالمخاطرة الخالصة (pure risk) .

الثاني : المخاطرة التي تتعرض لها شركات الاعمال بسبب حدوث انحرافات بمبيعاتها الفعلية عن ما هو مخطط له في موازنتها السابقة وظهور حالات احتمال

الربح أو الخسارة غير المؤكدة وهي ما تسمى بمخاطرة المضاربة (Speculative risk) .
وأما الموجودات السائلة فلها ثلاث خواص من شأنها ان تؤثر علاقتها بالمخاطرة والربحية هي (Sumaila, 2015 : 26) :-

الاولى : تكون قابلة للتسويق والتحويل وهذا يعني ان يتم تحويلها لأموال سائلة قبل أجلها بالسرعة الممكنة وبأقل الكلف اذ ان الموجودات التي يتم استردادها عند اجل استحقاقها لاتعد موجودات سائلة .

الثانية : استقرار اسعار هذه الموجودات لكون الاوراق المالية قصيرة الاجل تكون أكثر سيولة من الاسهم ، اما غيرها فتكون طويلة الاجل .

الثالثة : تشير الى نوعية الموجودات السائلة بسبب قدرة حاملها على استرداد تكلفتها عند اعادة بيعها .
وتعد الاستثمارات في الموجودات المالية أو في مشاريع جديدة ينتهي الحدث غير المتوقع بعائد اقل مما يتوقع ، ومن ثم فان مخاطر الموجودات عند القيام بتحليلها ومعرفة علاقتها بالسيولة والربحية لابد من دراستها بطريقتين هما (Brigham & Ehrhardt, 2017: 243) :-

الاولى : على اساس مستقل ، وهي عندما تكون الموجودات في عزلة .
الثانية : على اساس المحفظة ، وهي مع مجموعة من الموجودات ، فالمخاطرة التي سيواجهها المستثمر ستتوزع على تلك الموجودات .

لذلك يرى الباحثين فيما يخص العلاقة بين المخاطرة والسيولة والربحية ومن خلال ما تم طرحه في ادبيات الادارة المالية فإن على الادارة الفعالة للمصرف لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية :-

1. ان زيادة أرباح المصرف تعتمد على عوائده أو تخفيض تكاليفه أو كليهما ، ولذلك لابد لها ان تبحث عن عوائد اخرى والعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وعدم اقفال أبواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها أو ان تكون عوائد أي مشروع استثماري أو ائتماني أكبر من تكاليفه .
2. ان الربح لا يشير الى نجاح المصرف ، بل على ادارة المصرف ان لا تركز اليه فقط ، وأن تعتمد على الربحية التي تعني نسبة ذلك الربح الى احد عناصر ميزانية المصرف كحق الملكية أو الموجودات أو غيرها .
3. عندما يحدث تناقض بين ربحية المصرف ومخاطرته وسيولته فعلى ادارة المصرف ان لا تذهب بعيداً عن البحث عن ربحية المصرف فقط ، بل لابد لها ان تدرس مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها لتحقيق بها تعظيم قيمة المصرف (القيمة السوقية لأسهمه) أو تعظيم ثروة مالكيه .

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة تحليل مخاطرة السيولة كعلاقة وأثرها على سيولة وربحية المصرف

1.3. تحليل مخاطرة السيولة :

وفقاً للمعادلة المتعلقة بقياس مخاطرة السيولة التي ذكرت بمنهجية الدراسة وعلى وفق البيانات المالية للمصرف عينة الدراسة ، فقد تم استخراج النتائج وفق الجدول (5) الاتي :-

جدول (5) قياس مخاطرة السيولة للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2011- 2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مخاطرة السيولة	2.41356 241	1.90529 94	0.77376 351	1.23145 287	0.58919 925	0.79583 074	1.29568 489	1.28639 901

النتائج بالاعتماد على التقارير المالية لعينة الدراسة

نلاحظ من الجدول (5) اعلاه بأن اعلى درجة مخاطرة سجلت في عام (2011) حيث بلغت (2.41356241) ، وأدنى مخاطرة سيولة قد سجلت في عام (2015) حيث بلغت (0.58919925) ، اما باقي السنوات فترة الدراسة قد شهدت انخفاضات وارتفاعات في قيم مخاطرة السيولة مما يدل على ان ادارة المصرف قد اتبعت خطط استراتيجية في تقليل مخاطرة السيولة ابتداءً من عام (2011) لغاية (2017) ، واما التفاوت في قيم مخاطرة السيولة (انخفاضاً وارتفاعاً) فهو ناجم عن عوامل بيئية داخلية وخارجية تضافرت في ذلك التفاوت ، وكان المتوسط العام قد بلغ (1.28639901) أي اقل من (1.5) .

2.3 . تحليل المؤشرات المالية :

يعد التحليل المالي من اهم المتطلبات التي تضطلع بها الادارة، كونها تقوم باتخاذ القرارات بشكل صائب وديناميكي لديمومة اعمالها، وتنقسم هذه القرارات الى قسمين: منها قرارات تشغيلية، وقرارات تتعلق برسم السياسات وتنفيذ الخطط المرسومة (الميداني، 2004: 123) ، ويهدف التحليل المالي للمساعدة في عمليتي التخطيط ومراقبة الاعمال التي تقوم بها بدلاً من السماح بتوالي الاحداث دون تخطيط مسبق (Birehall, 1991, 32) وبعد التحليل المالي للمنظمة ذو اهمية خصوصاً للأطراف التي تنوي اتخاذ قرارات حول التعامل مع المنظمة سواء كان في الاستثمار بها او العمل من أجلها وبشكل عام يريد هؤلاء التعامل مع منظمة ناجحة سواء من حيث الربحية أو نشاط التمويل او الاستثمار (Frilland and Schleifer, 2003,56)، وايضا يمكن أن يمثل تحليل البيانات المالية في نتائج ملموسة تعكس استراتيجيات الشركة وهيكلها (Hilland Jones, 2008,520) لذلك فإن الهدف الرئيسي لإدارة المصرف يقضي بتعظيم ثروة المساهمين ومن ثم فإن استخدام التحليل المالي في مرحلة اتخاذ القرارات الاستثمارية وايضا في مرحلة التخطيط والرقابة المالية وكذلك في اتخاذ قرارات التمويل هو من أجل تحقيق هذا الهدف لغرض الحفاظ على استقرار المنظمة واستمرار الدعم المقدم من المساهمين.

1.2.3 . تحليل مؤشرات كل من السيولة والربحية :

اولاً.. نسب السيولة :

(أ) . نسب السيولة الرئيسية

الجدول الاتي (6) يبين نسب الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والتوظيف للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2011 - 2017



جدول (6) نسب السيولة للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2017 - 2011

المتوسط العام	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة نوع النسبة
63.79%	67.9%	%	%	%	%	%	%	%	الرصيد النقدي
	5	43.28	51.27	58.95	83.42	63.63	77.08	98.08	الاحتياطي القانوني
	39.73	20.28	31.28	44.69	35.72	33.09	59.56	53.54	التوظيف ف
	83.69%	%	%	%	%	%	%	%	
	%	26.43	36.22	122.10	135.65	99.79	85.57	80.07	

النتائج بالاعتماد على التقارير المالية لعينة الدراسة

ويتضح من الجدول (6) اعلاه ما يلي:-

1. مؤشر الرصيد النقدي

يشير هذا المؤشر الى حجم الاموال التي يحتفظ بها المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته سواء كان على مستوى المودعين والناجمة من السحوبات على الودائع أو سد حاجة الزبائن بالحصول على ما يحتاجونه من سلع أو موجودات كون المصارف الإسلامية لا تتعامل بالقروض، ومن خلال الجدول (3) اعلاه يتضح بأن هناك تفاوت في هذا المؤشر، إذ حصلت اعلى نسبة في سنة (2011) وأقلها في سنة (2017) بالرغم من ان حجم الودائع في تذبذب بين تلك الفترتين والسبب هو الانخفاض في الارصدة النقدية للمصرف. وعند النظر إلى المؤشر العام يتضح ان المصرف قد احتفظ بما يساوي تقريباً 68% من ودائعه على شكل سيولة نقدية مقابل استثمار كامل لرأس المال.

2. مؤشر الاحتياطي القانوني :

يشير هذا المؤشر الى حجم الارصدة النقدية المودعة من قبل المصرف لدى البنك المركزي وذلك لغرض الايفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتعني بذلك النسبة المئوية من الودائع التي تفرض من قبل البنك المركزي لغرض المحافظة على حقوق المودعين عندما يتعرض المصرف لضائقة مالية من السيولة. ومن الجدول (6) اعلاه يتضح وجود تفاوت ايضا في تلك النسب حيث سجلت سنة (2017) ادنى نسبته لها في حين سجلت سنة (2012) اعلى نسبته لها، ويرجع سبب ذلك التفاوت نتيجة للارتفاع والانخفاض في حجم الارصدة النقدية التي تم ايداعها لدى البنك المركزي، يقابله ارتفاعاً في حجم الودائع رغم ان نسبة الاحتياطي المقرر من قبل البنك المركزي العراقي هو 25 % من مجمل الودائع. وعند النظر للمؤشر العام فقد بلغ 39.73% بالمئة ومنه يتضح بأن المصرف قد احتفظ بما يساوي تقريباً (40%) من ودائعه على شكل احتياطي قانوني لدى البنك المركزي.

3. مؤشر التوظيف:

يشير هذا المؤشر الى حجم القروض بالمقارنة مع حجم الايداع وكذلك مدى اعتماد المصرف على ودائع الزبائن في تمويل القروض حيث تشكل الودائع من اهم الموارد للتمويل الخارجي، وبارتفاع هذه النسبة تعد جرس انذار للمصرف بتعرضه للمخاطر الائتمانية فمثلاً من كون المصرف تعد من واجباته اتجاه الزبائن هو تحقيقه لأعلى درجات الامان من خلال توظيف تلك الاموال بمشاريع استثمارية آمنة كونها بالأساس هي اموال عائدة للمودعين، ومن جانب آخر فاذا تعرض المصرف لأية مخاطر ائتمانية ستؤثر على سمعته في البيئة المالية المحيطة مما ينعكس سلباً على اعداد الزبائن سواء الحالية أو المستقبلية، ومن المحتمل توجه الزبائن في وقت



واحد لسحب ايداعاتهم مما يعرض المصرف لمخاطر ائتمانية كبيرة ناجمة عن توفير السيولة بسبب تحقق خسارة بسيطة مما يؤدي بالنتيجة لتعرض المصرف الى مخاطر افلاس محتملة.

ومن الجدول (6) اعلاه نلاحظ ان هذا المؤشر مرتفع جداً على مدى السنوات الخمس وحتى بالمقارنة مع المؤشر العام لباقي النسب الاخرى (الرصيد النقدي، الاحتياطي القانوني) حيث بلغ (83.69%). وهو بذلك يشير الى ان القروض تعادل الايداع وهذا يعني ان المصرف يتعرض إلى مخاطر ائتمانية كبيرة ناتجة عن الارتفاع في عمليات الاقراض، ومن المعروف أن المخصص المكون لمواجهة عجز الديون ليس كافياً فضلاً عن ضعف الضمانات المأخوذة من قبل المصرف. اذ حصلت سنة (2017) على ادنى مستوى من النمو، في حين سجلت سنة (2014) اعلى مستوى في التوظيف وما بين الارتفاع والانخفاض للسنتين (2011-2017) فقد شهدت انخفاضات عديدة يتطلب من المصرف معالجتها من خلال تحقيق عملية التوازن بين ما يمنحه من قروض ويتعرض له من مخاطر ونوع الضمان المأخوذ لقاء منح القروض. ومن جانب آخر فقد بلغ المتوسط العام لنسب السيولة الرئيسية اعلاه (63.79%).

(ب). نسب السيولة الاخرى:

الجدول (7) الاتي يبين بعض النسب الاخرى التي تم توظيفها لبيان السيولة

الجدول (7) نسب السيولة الاخرى للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2011-2017

المتوسط ط العام 92.595	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السفة نوع النسبة
	47.42%	44%	41%	59%	24%	% 63.3	76%	25%	النقد الى اجمالي الودائع
	% 137.77	% 99.2	% 102.4	% 174.2	% 201	182%	% 107	% 98.6	الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة

وفيما يلي شرح موجز لكل نسبة من النسب المذكورة في الجدول (7) اعلاه :-

1. نسبة النقد الى اجمالي الودائع :

في الجدول (7) اعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة قد سجلت خلال فترة الدراسة هي لسنة (2012) وان ادنى نسبه كانت قد حصلت عليها سنة (2014) وما بين تلك السنتين هناك تذبذباً واضحاً بالارتفاع والانخفاض سببه يعود تارة لانخفاض النقود وتارة لقلّة الودائع وعلى ادارة المصرف ان تعالج تلك الانخفاضات لتبث الاطمئنان للزبائن المتعاملين معها اما مؤشرها العام فقد سجل نسبته (47.42%) الذي لا بد للمصرف ان يعمل على زيادته.

2. نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة :

والتي استخرجت من خلال الموجودات المتداولة لأجمالي المطلوبات المتداولة وهي تشير للسيولة النقدية التي يقوم المصرف بتداولها قياساً لمجموع مطلوباته المتداولة خلال سنوات الدراسة، حيث يتضح من الجدول (7) اعلاه بأن اعلى نسبة للتداول كانت من حصة السنة (2014) حيث بلغت 201%، اما ادنى نسبة كانت من حصة السنة 2011 اذ بلغت (98.6%)، اما مؤشرها العام فقد سجل نسبته (137.77 %) والتي لا بد من ادارة المصرف ان تعمل على زيادتها لكونها بالتالي تؤدي إلى زيادة الربحية من خلال الاستخدام الامثل لتداول السيولة. ومن جانب آخر فقد بلغ المتوسط العام لنسب السيولة الاخرى (92.595%)



(ج) معدل السيولة المثالي :

تشير التقارير الواردة من المصرف عينه الدراسة الى ان المتخصصين في مجال الاداء المالي للمصرف قد حددوا معدل السيولة المثالي ب(30%) بناءً على المعطيات التي تعمل بها المصارف الإسلامية في العراق والدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ومن خلال النشاطات التي قام بها المصرف طوال سنين الدراسة فقد تحققت المعدلات الآتية وحسب الجدول (8) الآتي:-.

جدول (8) يبين معدلات السيولة المثالي للمصرف عينه الدراسة للفترة من 2011-2017

السنة	نسبة السيولة المعدلة مقدار الزيادة على النسبة المثالية													
	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة	المتدقق	مقدار الزيادة
	15%	% -15	17%	% -13	19%	% -11	% 35.5	% 5.5	% 40.8	% 10.8	50%	% 20	50%	% 20

من الجدول (8) اعلاه يتضح بان النسب المتحققة للسيولة قد ارتفعت وبشكل تدريجي للفترة من (2011) ولغاية (2017) حيث كانت (15%) لحين بلوغها (50%) في عام (2017) وهذا يعد من المؤشرات الجيدة لحالات النمو قياسا بمعدل السيولة المثالي (30%) ولكن ليس بمستوى الطموح حيث كان مؤشرها العام للنسب المتحققة (32.47%) كون الزيادات المتحققة معدلاتها شكلت نسب ضئيلة حيث بدأت بمعدلات سالبة عن النسبة المثالية في (2011) لحين اصبحت معدلات موجبة عن النسبة المثالية في سنة (2017) وقد شكل مؤشرها العام والذي يمثل مقدار الزيادة نسبة (17.3%) وهو مؤشر ايجابي نحو التحسن في مقدار سيولة المصرف طيلة الفترة.

ثانياً. نسب الربحية :

(أ) . نسب الربحية الرئيسية

بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير المصرف للسنوات ما بين (2011-2017) فقد تم استخراج المعدلات المنوه عنها بالمعادلات المالية. والجدول الآتي (9) يبين مؤشرات الربحية الرئيسية للمصرف عينه الدراسة للفترة من (2011-2017).

جدول (9) مؤشرات الربحية للمصرف عينه الدراسة للفترة من 2011-2017

المتوسط العام	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	النسبة
مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	مقدار الزيادة	نوع المؤشرات الربحية

الرئيسية									
معدل العائد على الموجودات ROA %	271.38	54.04	52.24	53.41	41.29	33.17	32.58	76.87	69.285%
معدل العائد على حق الملكية ROE %	342.09	37.02	45.66	47%	50.81	28.10	58.83	87.07	
ربحية السهم د.ع	2.593	1.056	1.300	1.197	1.137	0.858	1.013	1.30%	
معدل العائد على الودائع ROD %	501.98	88.84	103.00	123.36	75.89	65.35	56.30	144.96	
معدل العائد على الاموال المتاحة ROR %	151.39	219.72	244.73	90.52	209.35	188%	210.56	187.75	
معدل استخدام الموجودات %	93.01	86.67	88.38	97.29	76.95	64.26	51.76	79.76	

قبل البدء في عملية تفسير حالات مؤشرات الربحية بشكل متفرد لابد من التنويه ان الارتفاع والانخفاض في قيم مؤشرات الربحية بشكلها العام تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، فعندما ينخفض الدخل الصافي (الأرباح الصافية بعد الضرائب ، فإنه ناجم عن عوامل داخلية متمثلة بزيادة المصاريف في اعداد العاملين أو العوامل الخارجية كتأثير الظروف الاقتصادية والقوانين والتنظيمات وكذلك ضغوط الاسعار التنافسية التي تضيق ارباح المصرف لذلك يواجه المساهمون انخفاض نسبة صافي الربح وتنخفض قدرة المصرف على النمو مؤثرا على انخفاض قيمة السهم (Hudgins & Rose, 2013: 487)، أما ارتفاع المخاطر في العمليات الأكثر ربحية قد يستدجر محفظة القرض بالمصرف الى مستوى منخفض من الربحية. وفيما يلي شرح موجز لكل مؤشر ذكر بالجدول (9) اعلاه :-



(1) معدل العائد على الموجودات (ROA %):
من خلال الجدول (9) اعلاه يتضح ان اعلى معدل العائد على الموجودات شهده عام (2011) حيث بلغ (%) 271.38 وادنى معدل شهر/الخامس من عام 2017 حيث بلغ 32.58% وما بين هاتين القيمتين كان هنالك تذبذبا واضحا بين الانخفاض والارتفاع وبشكل نسبي لبقية السنوات أما المؤشر العام فقد بلغ (76.87%).

(2) معدل العائد على حق الملكية (ROE %):
من خلال الجدول (9) اعلاه يتضح أن اعلى معدل عائد على حق الملكية شهده عام (2011) حيث بلغ (%) 342.09 وان اقل معدل عائد على حق الملكية كان من نصيب عام (2016) حيث بلغ (28.10%) والمعدلات الواقعة بين هاتين القيمتين قد شهدتا تذبذبا واضحا بين الانخفاض والارتفاع وبشكل نسبي لبقية السنوات. وقد بلغ المؤشر العام (87.07%).

(3) عائد السهم (ربحية السهم) د.ع :
ويشير هذا المؤشر الى نصيب السهم الواحد من صافي الارباح المحققة للمصرف ، فمن خلال الجدول (9) اعلاه فان اعلى معدل الربحية السهم قد تحقق في سنة (2011) حيث بلغ (2.593 %)، في حين كان اقل معدل الربحية السهم كان من نصيب سنة (2016) حيث بلغ (0.858 %) وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذبا واضحا بالانخفاض والارتفاع بشكل نسبي لبقية السنوات اما المؤشر العام فقد كان (1.30%).

(4) معدل العائد من الودائع (ROD%):
وتشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على توليد الارباح لكل دينار واحد مستثمر من اموال المودعين وهذا ما يدفع المصرف الى السعي في توظيف اموال المودعين في استثمارات مربحة لتعظيم حقوق المودعين. فمن خلال الجدول (9) اعلاه فان اعلى معدل عائد على الودائع كان قد تحقق في عام (2011) حيث بلغ (%) 501.98 في حين كان اقل عائد قد تحقق عام (2017) حيث بلغ (56.30%) وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذبا واضحا بالانخفاض والارتفاع وبشكل نسبي لبقية السنوات، اما المؤشر العام فقد كان (144.96%).

(5) معدل على الاموال المتاحة (ROR) %:
وتشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف في توليد الارباح من اجمالي مصادر التمويل المتوفرة لديه سواء كانت من جانب المساهمين أم المودعين وبعبارة أدق تعني قدرة المصرف على استغلال السيولة النقدية المتوفرة لديه بالشكل الذي يحقق لها اعلى ايراد . فمن خلال الجدول (9) اعلاه فان اعلى معدل على الاموال المتاحة قد تحقق في عام (2013) حيث بلغ (%) 244.73 في حين اقل معدل تحقق عام (2014) حيث بلغ قيمته (90.52%) . وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذبا واضحا بالانخفاض والارتفاع بشكل نسبي لبقية السنوات، أما المؤشر العام فقد بلغ (187.75%).

(6) معدل استخدام الموجودات:
وتشير هذه النسبة لقياس حجم الايرادات الإجمالية ونسبتها من حجم الموجودات حيث تعتمد بالدرجة الاساس على مدى توظيف المصرف لأمواله في موجودات مربحة. ومن خلال الجدول (9) اعلاه فان اعلى معدل استخدام للموجودات قد تحقق في عام (2014) حيث بلغ (97.29%) في حين كان اقل معدل استخدام للموجودات تحقق عام (2017) حيث بلغ (51.76%)، وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذبا واضحا بين الانخفاض والارتفاع وبشكل نسبي لبقية السنوات ، اما المؤشر العام فقد بلغ (79.76%).

ونلاحظ من الجدول (9) اعلاه أن اعلى مؤشر عام كان من نصيب معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR%) حيث بلغ (187.75%) ليفسر بذلك دور ادارة المصرف في جني العوائد المتحققة من جراء تشغيل ما اتيح له من اموال ، اما اقل مؤشر من المؤشرات العامة فقد كان من نصيب ربحية السهم حيث بلغ (1.30%) ليفسر بذلك ما تحقق من نصيب ربحية السهم الواحد جراء الارباح الصافية نسبة لعدد الاسهم . ومن ناحية اخرى نجد ان المتوسط العام لمؤشرات الربحية الرئيسة اعلاه قد بلغ (69.285%)

(ب) مؤشرات الربحية الاخرى:

لم يقتصر التحليل الذي يجريه المختصون في المجال المالي على ذكر المؤشرات الرئيسة انف الذكر المختصة بالربحية فقد جرت العادة على تداول النسب الاتية اضافة للمؤشرات الرئيسية للربحية . فمن الجدول (10) أدناه يتضح تلك المؤشرات



جدول (10) مؤشرات الربحية الأخرى للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2011-2017

المتوسط العام	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة نوع النسبة
13.955%	14.3%	12%	10.6%	14.9%	16.3%	15.8%	24%	6.5%	الأرباح المتحققة الى رأس المال المدفوع
	13.61%	10%	8%	10.6%	11%	16%	32%	7.7%	الأرباح الصافية الى رأس المال المدفوع

وفيما يلي شرح موجز لكل مؤشر ظهر بالجدول (10) اعلاه :-

(1) الأرباح المتحققة الى رأس المال المدفوع :

يتضح من الجدول (10) اعلاه ان اعلاه معدل قد تحقق عام (2012) حيث بلغ (24%) في حين اقل معدل قد تحقق عام (2011) حيث بلغ (6.5%)، وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذباً واضحاً في الارتفاع والانخفاض لبقية السنوات ، اما المؤشر العام فقد كان (14.3%).

(2) الأرباح الصافية الى رأس المال المدفوع :

يتضح من الجدول (10) اعلاه ان اعلاه معدل قد تحقق عام (2012) حيث بلغ (32%) في حين اقل معدل قد تحقق عام (2011) حيث بلغ (7.7%)، وما بين تلك القيمتين هنالك تذبذباً واضحاً في الارتفاع والانخفاض لبقية السنوات ، اما المؤشر العام فقد كان (13.61%).

ومن خلال الجدول (10) اعلاه يتضح أن المؤشر العام للأرباح المتحققة الى رأس المال المدفوع قد حقق اعلاه معدل حيث بلغ (14.3%) قياساً بالنسبة المتحققة للأرباح الصافية الى رأس المال المدفوع حيث بلغ (13.61%) وهي نسبة ضئيلة بالفارق مما يدل على ان النسبة تنخفض عندما تكون الأرباح صافية . ومن جانب اخر نجد ان المتوسط العام لمؤشرات الربحية الأخرى هي (13.955%) .

3.3 . تحليل العلاقة والأثر بين مخاطرة السيولة وسيولة وربحية المصرف :

لغرض تحليل الاختبارات الاحصائية ومعرفة العلاقة والأثر بين مخاطرة السيولة وسيولة وربحية المصرف ، فقد تم الاستعانة باختبار (t) الذي بموجبه تتم المقارنة بين (t) الجدولية مع (t) المحتسبة ، فاذا كانت (t) المحتسبة أكبر من (t) الجدولية بمستوى معنوية ودرجة معينتين فإن المعلمة ذات معنوية احصائية (Koutsoyiannis, 1977:94) ، أما اختبار (f) فإنه يستخدم للتأكد من معنوية الانحدار بشكل عام ، أي يستخدم لمعرفة درجة تأثير المتغير المعتمد بمجموع المتغيرات المستقلة (Makridakis, 1978:184) ، وتقارن قيمة (f) المحتسبة مع (f) الجدولية ، فاذا كانت (f) المحتسبة أكبر من (f) الجدولية فنقوم برفض فرضية العدم ، أي ان المتغيرات التوضيحية لها تأثير على المتغير المعتمد ، واذا كانت قيمة (f) المحتسبة اقل من (f) الجدولية فمعنى ذلك عدم وجود علاقة بين المتغيرات وهنالك سوء في توصيف النموذج . أما بالنسبة لاختبار (R) معامل التحديد الذي يبين النسبة المئوية للانحرافات الحاصلة في المتغيرات المعتمدة (Y) نتيجة للتغير في المتغير المستقل (X) (Koutsoyiannis, 1977:122) ، فان ارتفاع قيمة (R²) معناه ان المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير على المتغير المعتمد والعكس صحيح . ولغرض تعزيز الاختبار فقد تم الاعتماد على الاختبار الذي يشبهه الغرض (R⁻²) معامل التحديد المعدل من الاختبار (R²) الا انه اكثر دقة منه (Pindyck & Rubinfils, 1976:58) .



1.3.3 . تحليل العلاقة بين مخاطرة السيولة وسيولة المصرف عينة الدراسة :-

- تم الاستعانة بعملية التحليل باستخدام معامل الارتباط (Correlation) وكما مبين في ادناه :-
- أ. من الجداول (11,12,13) ادناه حيث يظهر حساب معامل الارتباط (Correlation) بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع الاول (Y1) وكانت النتائج على النحو الاتي :-
1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية عالية بين (X) و (Y11) حيث كان بمقدار (0.722) مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: أ) كما هو واضح بالجدول (11).
 2. هنالك علاقة طردية ليست لها دلالة احصائية بين (X) و (Y12) حيث كان بمقدار (0.587) لكون P- (Sig) Value >0.05 ، مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: ب) كما هو واضح بالجدول (11).
 3. هنالك علاقة سالبة ذات دلالة احصائية منخفضة بين (X) و (Y13) حيث كان بمقدار (-0.110) لكون P- (Sig) P-Value >0.05 ، مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: ج) كما هو واضح بالجدول (11).
 4. هنالك علاقة سالبة ذات دلالة احصائية منخفضة بين (X) و (V1) حيث كان بمقدار (-0.249) لكون P- (Sig) Value >0.05 ، مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: د) كما هو واضح بالجدول (12).
 5. هنالك علاقة سالبة ذات دلالة احصائية اكثر انخفاضاً بين (X) و (V2) حيث كان بمقدار (-0.536) لكون P- (Sig) P-Value >0.05 ، مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: هـ) كما هو واضح بالجدول (12).
 6. هنالك علاقة سالبة ذات دلالة احصائية اكثر من النصف بين (X) و (U) حيث كان بمقدار (-0.601) لكون P- (Sig) P-Value >0.05 ، مما يؤدي الى رفض الفرضية (اولاً: و) كما هو واضح بالجدول (13).

جدول (11) العلاقة بين المتغير (X) والمتغيرات (Y11,Y12,Y13) التابعة للمتغير التابع الاول (Y1)

Correlations		x	y11	y12	y13
x	Pearson Correlation	1	.722	.587	-.110
	Sig. (2-tailed)		.067	.166	.815
	N	7	7	7	7
y11	Pearson Correlation	.722	1	.724	.532
	Sig. (2-tailed)	.067		.066	.219
	N	7	7	7	7
y12	Pearson Correlation	.587	.724	1	.412
	Sig. (2-tailed)	.166	.066		.358
	N	7	7	7	7
y13	Pearson Correlation	-.110	.532	.412	1
	Sig. (2-tailed)	.815	.219	.358	
	N	7	7	7	7

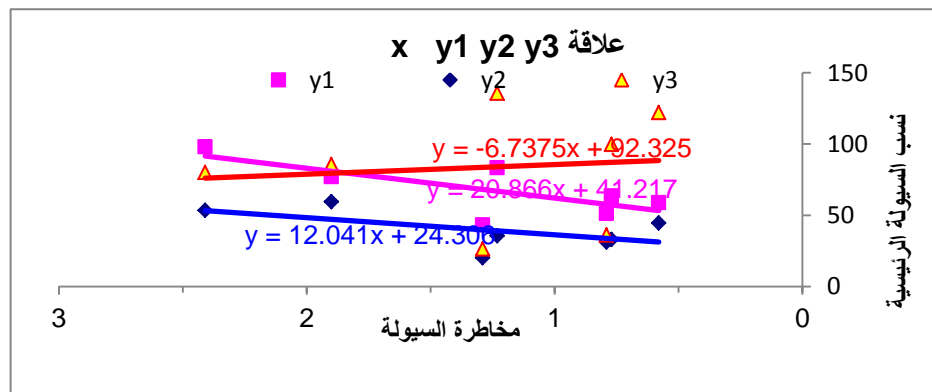
جدول (12) العلاقة بين المتغير (X) والمتغيرات (V1,V2) التابعة للمتغير التابع الاول (Y1)

Correlations		x	v1	v2
x	Pearson Correlation	1	-.249	-.536
	Sig. (2-tailed)		.591	.215
	N	7	7	7
v1	Pearson Correlation	-.249	1	-.002
	Sig. (2-tailed)	.591		.996
	N	7	7	7
v2	Pearson Correlation	-.536	-.002	1
	Sig. (2-tailed)	.215	.996	
	N	7	7	7

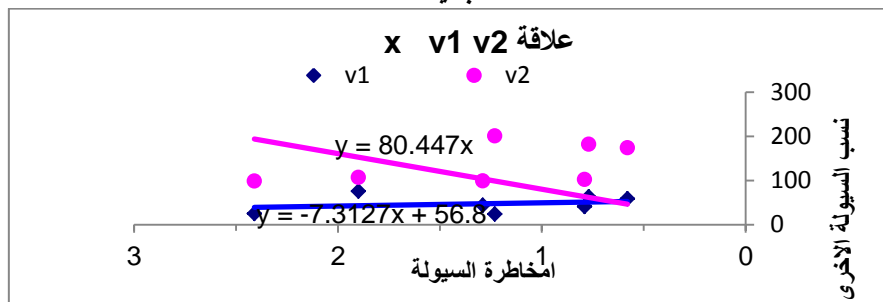


جدول (13) العلاقة بين المتغير (X) والمتغيرات (u) التابعة للمتغير التابع الاول (Y 1)

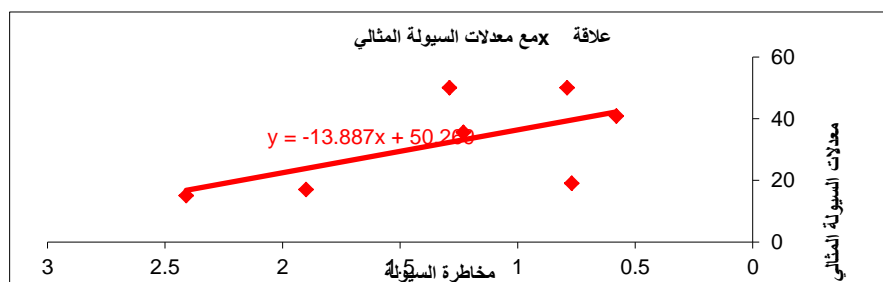
Correlations		x	u
x	Pearson Correlation	1	-.601
	Sig. (2-tailed)		.154
	N	7	7
u	Pearson Correlation	-.601	1
	Sig. (2-tailed)	.154	
	N	7	7



شكل (1) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y1,Y2,Y3) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط



شكل (2) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (V1,V2) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط



شكل (3) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (U) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط

- ومن الجداول (14,15) ادناه حيث يظهر حساب معامل الارتباط (Correlation) بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع الثاني (Y2) وكانت النتائج على النحو الاتي :-
1. هنالك علاقة ارتباط موجبة عالية عند مستوى احتمالية (0.05) بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W1)، حيث كانت بمقدار (0.770) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: أ) كما هو واضح بالجدول (11).
 2. هنالك علاقة ارتباط موجبة اعلى من المتوسط بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W2)، حيث كانت بمقدار (0.742) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: ب) كما هو واضح بالجدول (11).
 3. هنالك علاقة ارتباط موجبة اعلى من المتوسط بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W3)، حيث كانت بمقدار (0.742) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: ج) كما هو واضح بالجدول (11).
 4. هنالك علاقة ارتباط موجبة اعلى من المتوسط بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W4)، حيث كانت بمقدار (0.752) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: د) كما هو واضح بالجدول (11).
 5. هنالك علاقة ارتباط سالبة غير مؤثرة منخفضة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W5)، حيث كانت بمقدار (-0.294) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: هـ) كما هو واضح بالجدول (11).
 6. هنالك علاقة ارتباط موجبة غير مؤثرة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W6)، حيث كانت بمقدار (0.353) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: و) كما هو واضح بالجدول (11).
 7. هنالك علاقة ارتباط سالبة غير مؤثرة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Z1)، حيث كانت بمقدار (-0.105) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: ز) كما هو واضح بالجدول (12).
 8. هنالك علاقة ارتباط موجبة غير مؤثرة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Z2)، حيث كانت بمقدار (0.248) مما يؤدي الى رفض الفرضية (ثانيا: ح) كما هو واضح بالجدول (12).



جدول (14) العلاقة بين المتغير (X) والمتغيرات (W1,W2,W3,W4,W5,W6) التابعة للمتغير التابع الاول (Y 2)

		Correlations						
		x	w1	w2	w3	w4	w5	w6
x	Pearson Correlation	1	.770*	.742*	.703*	.752*	-.294	.353
	Sig. (2-tailed)		.043	.046	.048	.041	.523	.437
	N	7	7	7	7	7	7	7
w1	Pearson Correlation	.770*	1	.990**	.983**	.998**	-.326	.446
	Sig. (2-tailed)	.043		.000	.000	.000	.476	.316
	N	7	7	7	7	7	7	7
w2	Pearson Correlation	.742	.990**	1	.976**	.985**	-.308	.338
	Sig. (2-tailed)	.056	.000		.000	.000	.502	.459
	N	7	7	7	7	7	7	7
w3	Pearson Correlation	.703	.983**	.976**	1	.986**	-.304	.500
	Sig. (2-tailed)	.078	.000	.000		.000	.507	.253
	N	7	7	7	7	7	7	7
w4	Pearson Correlation	.752	.998**	.985**	.986**	1	-.377	.477
	Sig. (2-tailed)	.051	.000	.000	.000		.404	.280
	N	7	7	7	7	7	7	7
w5	Pearson Correlation	-.294	-.326	-.308	-.304	-.377	1	-.425
	Sig. (2-tailed)	.523	.476	.502	.507	.404		.342
	N	7	7	7	7	7	7	7
w6	Pearson Correlation	.353	.446	.338	.500	.477	-.425	1
	Sig. (2-tailed)	.437	.316	.459	.253	.280	.342	
	N	7	7	7	7	7	7	7

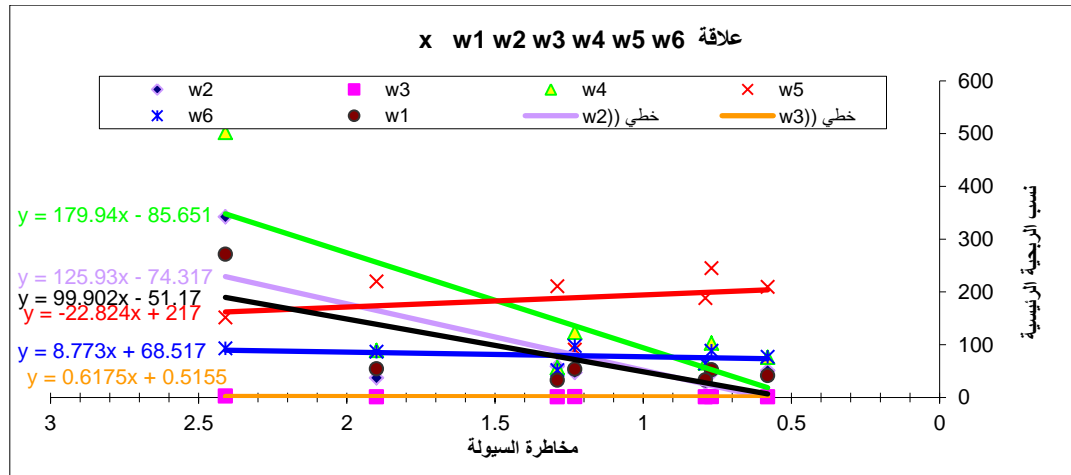
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

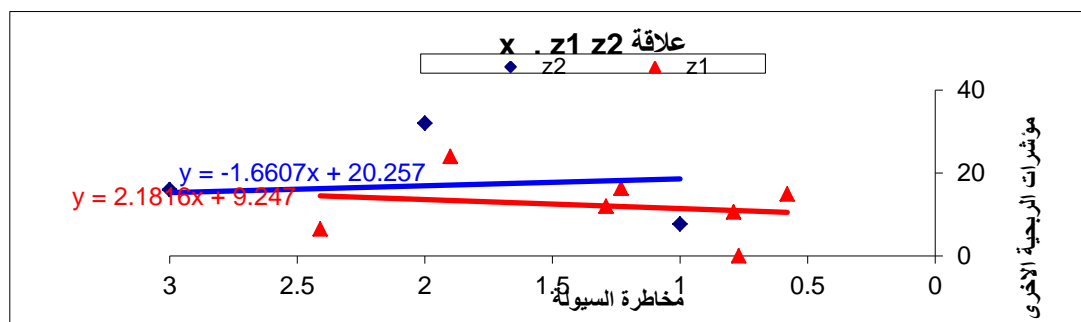
جدول (15) العلاقة بين المتغير (X) والمتغيرات (Z1,Z2) التابعة للمتغير التابع الاول (Y 2)

		Correlations		
		x	z1	z2
x	Pearson Correlation	1	-.105	.248
	Sig. (2-tailed)		.823	.592
	N	7	7	7
z1	Pearson Correlation	-.105	1	.888**
	Sig. (2-tailed)	.823		.008
	N	7	7	7
z2	Pearson Correlation	.248	.888**	1
	Sig. (2-tailed)	.592	.008	
	N	7	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).



شكل (4) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (W1,W2,W3,W4) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط



شكل (5) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Z1,Z2) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط

2.3.3 . تحليل الأثر المترتب لمخاطرة السيولة على ربحية المصرف عينة الدراسة :-

تم الاستعانة بعملية تحليل الأثر باختبار (F) الظاهر في جدول (ANOVA) وعلى النحو الآتي :-
(أ). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الأول (Y11,Y12,Y13) ، فقد أظهرت الجداول (16) و (17) و (18) أدناه مربع الارتباط المعدل (R Square) هو (0.8753757) ، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (7.02412) ، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فإنها أكبر قيمة منها ، وبذلك نرفض الفرضية (ثالثاً) ويصبح المتغير (X) فيها له تأثير على المتغير المعتمد (Y) سيولة المصرف بالفرضية الرئيسية ذاتها ، ولكن لا يوجد أي تأثير معنوي على المتغيرات منفردة المنوه عنها بالفقرة (ثالثاً أ، ب، ج)

SUMMARY OUTPUT

الجدول (16)

Regression Statistics	
Multiple R	0.9356152
R Square	0.8753757
Adjusted R Square	0.7507515
Standard Error	0.3320395
Observations	7

الجدول (17) ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	3	2.323233	0.774411	7.0241203	0.0418306
Residual	3	0.3307507	0.1102502		
Total	6	2.6539837			

الجدول (18)

	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	-0.377114	0.5007734	-0.7530631	0.5061198	-1.9707986	1.2165705	-1.9707986	1.2165705
y1	0.0333967	0.0110079	3.0338933	0.0561377	-0.0016353	0.0684286	-0.0016353	0.0684286
y2	0.0084859	0.0144076	0.5889858	0.5972811	-0.0373655	0.0543372	-0.0373655	0.0543372
y3	-0.0113288	0.0039279	-2.8841851	0.0633124	-0.0238292	0.0011715	-0.0238292	0.0011715

(ب). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الاول (V1, V2) ، فقد اظهرت الجداول (21) و (20) و (19) ادناه مربع الارتباط المعدل (R Square) هو (0.349189) ، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (1.073089) ، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فإنها أصغر قيمة منها، وبذلك نقبل الفرضية (ثانياً: د ، هـ) ويصبح المتغير (X) فيها ليس له تأثير على المتغيرات (V1, V2) .

SUMMARY OUTPUT

الجدول 19

Regression Statistics	
Multiple R	0.5909222
R Square	0.3491891
Adjusted R Square	0.0237836
Standard Error	0.6571228
Observations	7

الجدول (20)

ANOVA		df	SS	MS	F	Significance F
Regression		2	0.9267421	0.4633711	1.0730892	0.4235549
Residual		4	1.7272416	0.4318104		
Total		6	2.6539837			

الجدول 21

	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	2.7603322	1.0688526	2.582519	0.0611646	-0.2072784	5.7279429	-0.2072784	5.7279429
v1	-0.0084877	0.0137088	-0.6191433	0.569343	-0.0465495	0.029574	-0.0465495	0.029574
v2	-0.0078115	0.0058772	-1.3291159	0.2545527	-0.0241292	0.0085063	-0.0241292	0.0085063

(ج). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الاول (U) ، فقد اظهرت الجداول (24) و (23) و (22) ادناه مربع الارتباط المعدل (R Square) هو (0.232805) ، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (2.820692) ، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فإنها اصغر قيمة منها، وبذلك نقبل الفرضية (ثانياً: (و) ويصبح المتغير (X) فيها ليس له تأثير على المتغيرات (U) .

SUMMARY OUTPUT

الجدول 22

Regression Statistics	
Multiple R	0.6005586
R Square	0.3606707
Adjusted R Square	0.2328048
Standard Error	0.5825409
Observations	7

ANOVA

الجدول 23

	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	0.9572141	0.9572141	2.8206953	0.1538921
Residual	5	1.6967697	0.3393539		
Total	6	2.6539837			

الجدول 24

	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	2.1248949	0.5482824	3.8755483	0.0116944	0.7154901	3.5342996	0.7154901	3.5342996
u	-0.0259712	0.0154637	-1.6794926	0.1538921	-0.0657221	0.0137796	-0.0657221	0.0137796

(د). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الثاني (W1,W2,W3) ، فقد اظهرت الجداول (25) و (26) و (27) ادناه مربع الارتباط المعدل (R Square) هو (0.517623) ، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (2.301791) ، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فإنها اصغر قيمة منها، وبذلك نقبل الفرضية (ثانياً: أ، ب، ج) ويصبح المتغير (X) فيها ليس له تأثير على المتغيرات (W1,W2,W3) .

SUMMARY OUTPUT

الجدول 25

Regression Statistics	
Multiple R	0.8349456
R Square	0.6971341
Adjusted R Square	0.3942681
Standard Error	0.5176232
Observations	7



ANOVA	الجدول 26				
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	3	1.8501825	0.6167275	2.301791	0.2556647
Residual	3	0.8038012	0.2679337		
Total	6	2.6539837			

الجدول 27								
	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	2.2147122	1.647619	1.3441895	0.2714976	-3.0287469	7.4581713	-3.0287469	7.4581713
w1	0.0238794	0.0205383	1.1626765	0.3290432	-0.0414826	0.0892414	-0.0414826	0.0892414
w2	-0.0044851	0.0131844	-0.3401788	0.7561482	-0.0464438	0.0374737	-0.0464438	0.0374737
w3	-1.8196462	2.009609	-0.9054728	0.4319632	-8.2151191	4.5758266	-8.2151191	4.5758266

(ه). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الثاني (W4, W5, W6)، فقد اظهرت الجداول (28) و (29) و (30) ادناه مربعا لارتباط المعدل (R Square) هو (0.566287)، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (1.30567)، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فأنها اصغر قيمة منها، وبذلك نقبل الفرضية (ثانيا: د، هـ، و) ويصبح المتغير (X) فيها ليس له تأثير على المتغيرات (W4, W5, W6).

SUMMARY OUTPUT

الجدول 28	
Regression Statistics	
Multiple R	0.7525202
R Square	0.5662866
Adjusted R Square	0.1325733
Standard Error	0.6194267
Observations	7

ANOVA	الجدول 29				
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	3	1.5029155	0.5009718	1.3056703	0.4158491
Residual	3	1.1510682	0.3836894		
Total	6	2.6539837			

الجدول 30								
	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	0.8991973	2.0175916	0.4456786	0.6860298	-5.5216797	7.3200744	-5.5216797	7.3200744
w4	0.0031454	0.0018535	1.6970567	0.1882529	-0.0027531	0.009044	-0.0027531	0.009044
w5	-0.0001928	0.0055395	-0.0347995	0.9744256	-0.0178218	0.0174362	-0.0178218	0.0174362
w6	-0.0004688	0.0182628	-0.0256714	0.9811316	-0.0585893	0.0576516	-0.0585893	0.0576516

(و). فيما يخص تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع الثاني (Z1, Z2)، فقد اظهرت الجداول (31) و (32) و (33) ادناه مربع الارتباط المعدل (R Square) هو (0.5606)، وأن قيمة (F) المحسوبة بمقدار (2.55166)، وعند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية فأنها اصغر قيمة منها، وبذلك نقبل الفرضية (ثانيا: ز، ح) ويصبح المتغير (X) فيها ليس له تأثير على المتغيرات (Z1, Z2).

SUMMARY OUTPUT

جدول 31

Regression Statistics	
Multiple R	0.7487322
R Square	0.5605999
Adjusted R Square	0.3408998
Standard Error	0.5399446
Observations	7

ANOVA		جدول 32				
	df	SS	MS	F	Significance F	
Regression	2	1.4878229	0.7439115	2.5516601	0.1930725	
Residual	4	1.1661608	0.2915402			
Total	6	2.6539837				

جدول 33

	Coefficient	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	2.2406036	0.7019154	3.1921279	0.0331488	0.2917741	4.1894331	0.2917741	4.1894331
z1	-0.1864858	0.0874701	-2.1319936	0.0999835	-0.4293418	0.0563703	-0.4293418	0.0563703
z2	0.1254355	0.0560773	2.2368316	0.088934	-0.0302601	0.2811131	-0.0302601	0.2811131

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1.4 . الاستنتاجات

- توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي على النحو الاتي :-
- اولاً.** أظهرت النتائج التحليلية الى ان دراسة الأمان المصرفي وما يحتويه من جانب المخاطرة بنوعيه (مخاطرة الاعمال والمخاطرة المالية) ، والتركيز على مخاطرة السيولة باعتبارها من المخاطر المالية التي تلقي بضررها على ما يوثق العلاقة بين حدوث مخاطرة السيولة على سيولة المصرف عينة الدراسة وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الرئيسية الاولى ، وهذا ما يوضح وجود تلك العلاقة من خلال المحاور الاتية :-
1. ان الرصيد النقدي له علاقة غير معنوية بمخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الاولى التابعة للفرضية الرئيسية الاولى .
 2. يعد الاحتياطي القانوني له علاقة غير معنوية بمخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثانية التابعة للفرضية الرئيسية الاولى .
 3. ان نسبة التوظيف ايضاً هي الاخرى لها علاقة غير معنوية بمخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثالثة التابعة للفرضية الرئيسية الاولى
 4. لقد شكلت نسبة النقد لإجمالي الودائع علاقة غير معنوية بمخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الرابعة التابعة للفرضية الرئيسية الاولى.
 5. هنالك علاقة غير معنوية بين الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة مع مخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الخامسة التابعة للفرضية الرئيسية الاولى .



6. من خلال المقارنة بين نسبة السيولة المتحققة ومقدار الزيادة على النسبة المثالية فقد كانت لها علاقة غير معنوية مع مخاطرة السيولة للمصرف وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السادسة التابعة للفرضية الرئيسية الاولى .

ثانياً. أظهرت النتائج التحليلية أيضاً بان مخاطرة السيولة عند حدوثها فان لها علاقة بربحية المصرف عينة الدراسة وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الرئيسية الثانية . ومن خلال المحاور الاتية سيظهر لنا ما يوثق تلك العلاقة :-

1. ان لمعدل العائد على الموجودات (ROA%) علاقة بمخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الاولى التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
2. يعد معدل العائد على حق الملكية (ROE %) له علاقة بمخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثانية التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
3. شكل ربحية السهم (د. ع) هو الاخر علاقته بمخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثالثة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
4. لقد حصد معدل العائد على الودائع (ROD%) علاقته بمخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الرابعة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
5. كان لمعدل العائد على الاموال المتاحة (ROR%) ليس له دور مؤثر بعلاقته بمخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الخامسة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
6. من جانب معدل استخدام الموجودات فقد ظهرت العلاقة طردية ضعيفة مع مخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السادسة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
7. عدم وجود علاقة بين الارباح المتحققة الى رأس المال المدفوع مع مخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السابعة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .
8. ان لنسبة الارباح الصافية الى رأس المال المدفوع ليس لها علاقة مع مخاطرة السيولة للمصرف ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثامنة التابعة لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية .

ثالثاً. ان لمعامل مخاطرة السيولة للمصرف عينة الدراسة له تأثير بشكل اجمالي واضح على سيولته ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة ، الا ان المتغير (X) ليس له تأثير على المتغيرات الفرعية لها وكما هو واضح مما يأتي :-

1. ليس هنالك تأثير لمخاطرة سيولة المصرف على رصيده النقدي وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الاولى التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .
2. ليس ان الاثر واضح لمخاطرة سيولة المصرف على احتياطي القانوني ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثانية التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .
3. ليس لمخاطرة سيولة المصرف الاثر في توظيفه للأموال التي يشهدها المصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثالثة التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .
4. ليس لمخاطرة سيولة المصرف ذات تأثير على ما خصص من نقدها لا جمالي الودائع للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الرابعة التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .
5. لمخاطرة سيولة المصرف التأثير في نسبة موجوداته المتداولة على مطلوباته المتداولة ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الخامسة التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .
6. ليس لمخاطرة السيولة التأثير الواضح في نسبة السيولة المتحققة للمصرف ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السادسة التابعة لفرضية الرئيسية الثالثة .

رابعاً. لا يؤثر عامل مخاطرة السيولة للمصرف عينة الدراسة على ربحيته ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة ، وما يؤكد ذلك التأثير هو ما



- افرزته النتائج التحليلية وفق المحاور الآتية:-
1. ليس هنالك تأثير لمخاطرة السيولة على معدل العائد على الموجودات (ROA %) ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الاولى التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 2. عدم وجود تأثير لمخاطرة السيولة على معدل العائد على حق الملكية (ROE %) ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثانية التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 3. ان لمخاطرة السيولة ليس لها تأثير على ربحية السهم (د. ع) ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثالثة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 4. لا يوجد تأثير لمخاطرة السيولة على معدل عائد على الودائع (ROD %) ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الرابعة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 5. ثبت ان لمخاطرة السيولة ليس لها تأثير على معدل عائد على الاموال المتاحة (ROR %) ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الخامسة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 6. لا يوجد تأثير لمخاطرة السيولة على استخدامه لموجوداته ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السادسة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 7. ان لمخاطرة السيولة ليس لها تأثير على ارباحه المتحققة نسبة الى رأس المال المدفوع ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية السابعة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .
 8. ليس هنالك تأثير لمخاطرة السيولة على ارباحه الصافية نسبة الى رأس المال المدفوع ، وهذا لا يتعارض مع فرضية الدراسة الفرعية الثامنة التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة .

2.4 . التوصيات

- نظراً لكون المصرف عينة الدراسة يعد احد المصارف الاسلامية التابعة للقطاع المصرفي الخاص العراقي وما يحكمه من أنظمة وتعليمات وقوانين تكاد تكون مختلفة عن المصارف التجارية ، وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة ، لذا توصي الدراسة بما يأتي :-
1. ضرورة قيام ادارة المصرف بدراسة المخاطر المالية بشكل عام ومخاطرة السيولة بشكل خاص لما تحتويه من علاقة واثار تلقي بضررها على أنشطة المصرف خاصة في نشاطي السيولة والربحية اللذان يعدان العمود الفقري لعملها.
 2. لا بد للمصرف ان يحتفظ بسياسة معتدلة للحفاظ على مستوى كاف من السيولة المصرفية سيما وانه يعمل ضمن بيئة مصرفية غير مستقرة وذلك لمواجهة الالتزامات المستحقة الاداء .
 3. يتعين على المصرف ان يراعي في تعامله لعامل السيولة ابعادها الرئيسية الثلاثة (الوقت والمخاطرة والكلفة) لما لها من ركيزة أساسية لامتلاكه الكمية المناسبة للسيولة .
 4. ينبغي على المصرف الاستمرار باستخدام مؤشرات السيولة كمقياس نسبي لتقريب وتحويل موجوداته الى نقد والابتعاد عن الضغوطات التي تسببها المخاطرة المالية بما فيها مخاطرة السيولة .
 5. نظراً للدور الذي يلعبه المصرف الاسلامي في المجتمع كونه يعد وسيطاً مالياً بين الوحدات الاقتصادية فضلاً عن دوره في تعظيم الارباح وتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع فتاوى الشريعة الاسلامية السمحاء ، فلا بد لإدارته ان تعمل على دراسة المشاريع الاستثمارية التي توظف اموال مودعيها فيها بشكل دقيق لمعرفة كمية الارباح التي تجنيها جراء ذلك الاستثمار بعد الاخذ بنظر الاعتبار ما تفرزه مخاطر السيولة على تلك الارباح .
 6. يتحتم على ادارة المصرف اذا ما ارادت النجاح بصورة مستمرة ونمو عمل المصرف وبقاؤه في بيئته القطاعية ، لا بد من الاستمرار باستخدام مؤشرات الربحية كونها تركز على العلاقة بين التشغيل وموارد الاعمال المتاحة ، وان ارتفاع هذه المؤشرات يعد دليلاً على كفاءة المصرف في توليد ارباحه .

7. يتوجب على المصرف قيامه بدراسة العلاقة وبشكل واضح لمفاهيم المخاطرة والسيولة والربحية ومعرفة مدى العلاقة بينهما في مجال العمل المصرفي
8. لابد للمصرف ان يعمل على كسب ثقة المتعاملين معه للتقليل من حالات المخاطرة التي تتعرض لها سيولته ومن ثم تؤثر على ربحيته .
9. العمل على تدريب كوادره المتخصصة في المجال المصرفي من خلال اشراكهم بدورات تقوية لزيادة خبراتهم ومهاراتهم ليواكبوا التطورات التي يشهدها عالم اليوم في مجال العمل المصرفي .
10. لطالما ان المصرف عينة الدراسة يعد من بين المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فلا بد من الاستفادة بالتجارب التي مرت بها المصارف الاسلامية لقطاعه المدرجة لذات السوق لغرض تجاوز نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة بما يحقق الكفاءة المالية المناسبة للمصرف من خلال اطلاعه على النشرات المالية الدورية لها .
11. التواصل عبر شبكة الانترنت لمواقع المصارف الاسلامية على المستوى العربي والعالمي للاستفادة من جميع الامكانيات المتاحة في العمل المصرفي ومن ثم زيادة كفاءة الاداء اعتماداً على الخبرات والتجارب السابقة .

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. التقارير المالية للمصرف الوطني الاسلامي العراقي للفترة من 2017 – 2011 المنشورة ضمن سوق العراق للأوراق المالية .
2. الحياي، وليد ناجي ، " التحليل المالي " ، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك ، 2007 .
3. الربيعي ، حاكم محسن ، وحمد عبد الحسين راضي ، " حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ط (1) ، عمان ، الاردن ، 2011 .
4. الشمري ، أرشد عبد الامير جاسم ، " الابداع الوظيفي والعوامل الاستراتيجية وتداخلاتها بالمقدرات الجوهرية والتفوق في الاداء المالي للمنظمات الخدمية / دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة من 2004 - 2001 " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر ، العدد (1) ، 2017 .
5. العارضي ، جليل كاظم مدلول ، الشمري ، أرشد عبد الامير جاسم ، " استراتيجيات الادارة المالية " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط(1) ، عمان ، الاردن ، 2012 .
6. الميداني ، محمد أيمن عزت ، " الادارة التمويلية في الشركات " ، الاصدار الثاني ، ط(4) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، 2004 .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

7. Amiling, F., " Investment/ An Introduction to Analysis and management ", 4th,ed., New jersey:prentice – Hall INC., 1972.
8. Aohi, " The effects of capital Adequacy Ratio on Risk Early – warning of credit Guarantee Institution " ,Inter-national conference on Management and service science, wuhan, china, 2009.
9. Bareikaite & Kauliene, 2014: 65.
10. Beatty & Zajac," Managerial Incentive Monitoring and Risk Bearing A study of Executive Compensation, Ownership, and Board Structure in Initial public offering " , Administrative Science Quarterly,June, 1994.
11. Benic , Vladimir & Franic, Lvna, " Stock Market Liquidity: Comparative Analysis of creation and Regional Ma-rket " , Financial theory and practice, Mc Graw-Hill, USA, 2009.

12. Birchall, A., " Financial analysis and control: Financial awareness for student and managers " , Butterworth –Heineman, 1991.
13. Brian, Eagles, A., " Financial Risk Management ", London, progressive printing (U.K), Ltd, 1995.
14. Brigham & Ehrhardt," Financial Management- Theory and practice-15e ", Cengage Learning, WCN: 02-200-203, Print Number: 01, Canada, 2017.
15. Brigham F. Eugene & Houston F. Joel, " Fundamentals of Financial Management ", Fifteenth sediton, cengage Learning Inc., USA, 2019.
16. Brockington, R.," Financial Management", D.P. publications ltd,6th ,ed., Great Britain, London: progress sieve Printing (U.K) ltd., 1993/1994.
17. Chege, Joseph, Macharia, " The Relationship Between Insider Lending and Financial Risk of commercial Ba- nks in KENYA ",Master thesis, School of Business, University of Nairobi, KENYA,2016.
18. Constantin Zopounidis, Emilios Galariotis," Quantitative financial risk management :theory and practice",ISBN, 978-1-118-73818-4 (hardback),USA, 2015.
19. Curley, A., & Bear, R.," Investment Analysis and Management ", N.Y: Harper and Row publisher,Inc.,1979.
20. Dimitrios, patmanidis S.," BANKS AND LIQUIDITY" ,master thesis , city university of seattle, 2009.
21. Essendi, Lillan kisivuli, " The Effect of credit Risk Management on Loans portfolio Among SACCOS in KENYA",A Research project submitted in partial fulfillment of the Requirement of the Degree of Masters of Business Administration (MBA), University of Nairobi, KENYA,2013.
22. Fisher, Donald E,& Jordan, R.," Security Analysis and portfolio Management",6th , ed., New Delhi: prentice- Hall Inc., 1996.
23. For Himalaya publishing House pvt. LTD.,"Ramdoot", Dr. Bhalerao Mary Girgaon, Mumbai- 400004,New Delhi, 2013.
24. Frilland, G.T., & Schleifer, L.L.," Essentials of financial analysis ",Vol.23, John wiley & Sons, 2003.
25. Ghenimi , Ameni , chaibi, Hasna, omri,Mohamed Ali Brahim, "The effects of liquidity risk and credit Risk on bank stability : Evidence from the MENA region", Article available online, Borsa Istanbul Review,2017.
26. Hamediam, Bahmanyar, " Financial Performance of Islamic Banks Vs. conventional Bank : The case of Malaysia ", Eastern Meditorreanean University , Gazimagusa , North Cyprus, January, 2013 .
27. Hampton, J., " Financial Decision – making concepts, problems, and cases" , 1st ed. USA.,Prentic –Hall,Inc.,1996.
28. Hill , Charles, w.I., and jones, Gareth, R., " Strategic Management theory An Integrated Approach ", 8 thed , Houghton Mifflin company, New york, USA, 2008.
29. Hirschey Mark & Nofsinger John, " Investment Analysis and Behavior",2th ed ,New York :Mc Graw-Hill Irwin, 2010.

30. Howells, peter, Bain, keith, "Financial Markets and Institutions ", 3ed, prentice Hall,2000.
31. <http://www.isx-iq.net> .
32. <http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450>
33. Imam, Patrick, & kangni kpodar, " Islamic banking : How has it has it diffused ", International monetary fund,2010.
34. Iqbal , Munawar and Molyneux, Philip, " Thirty years of Islamic Banking : History performance and Prospects ", court Road, London, British, 2005.
35. Jin, pan, " Managing credit Risks with knowledge Management for financial Banks ", third International sym- posium on knowledge Acquisition and Modeling, Economics and Management School of wuhan, china,2010,Panjin 20102010@163.com.
36. Jones, C., " Investment: Analysis and management " ,5th ,ed.,USA, John Wiley and Sons, Inc., 1996.
37. Kadrimi, llda, " The Management of credit Risk in the Banking system during a period of 5 years(2009- 2014), A academic Journal of Interdisciplinary studies, Rome – Itaiy, Vol (4),No(2),S2,2015.
38. Koutsoyiannis,A., " Modren Microcomie", London, Macmillan, 1979.
39. Kumar, Manish & Yadav, Ghanshyam chand, "LIQUIDITY RISK MANAGEMANT IN BANK" ,Journal of Manag - ement & Research, Volume,(7), Issue (2/4), 2013.
40. Lukie, Aleksandar, " Type of Risks and Risk Management in the contemporary Banking operations " , International Journal of Advanced Research, vol (3), No(3), 2015.
41. Majumdar, N.C., " Fundamentals of Modern Banking ",New Central Agency (p). Ltd, London,2010.
42. Makrodakis, S.& S.C. Weeliwright, " Forrecasting Methods and Application ", New York,3. Wiley and sons,.1978.
43. Muriithi, Jane Gathigia, Waweru, Kennedy Munyua, willy Mwangi, " Effect of credit on Risk on Financial pe-rformance of Commercial Banks Kenya", IOSR journal of Economics and Finance, Volume (7),Issue(4),Ver. 1,2016.
44. Naceur, Srami Ben: Barajas, Adolfo and Massara, Alexander, " Can Islamic Banking Increase Financial Incusion " , IMF working paper , International Monetary Fund, 2015.
45. Oino, Isaiah, " A comparison of credit Risk Management in private And public Banks In India", International Journal of Business and Finance Research , Vol(10), No.(1), 2016.
46. Pakhchanyan, Suren, " Operational Risk Management in Financial Institutions: A Literature Review ",International Journal of financial studies,University of Oldenburg , Germany,2016.
47. Paul , sujan Chandra & Bhowmik, probir kumar & Islam, Mohammad Rakibul & kaium . Md. Abdul& Al Masusd , Abdullah, " Profitability and Liquidity of

conventional Banking and Islamic in Bangladesh : A comparative Study ", Journal of Business and Mangement , Vol.(5), No.(24), 2013.

48. Pindyck, R.S. and D.L.,Rubinfeld, " Econometric models and Economic Forecasts", Internal Student, Edition, Tokyi, Mc Graw Hill,Inc.1976.

49.

50. Rose, peter S.& Hudgins Sylvia C., "Bank Management & Financial Services" , 9ed, Mc Graw-Hill,2010.

51. Rose, peter S.& Hudgins Sylvia C., "Bank Management & Financial Services" , 9ed, Mc Graw-Hill,2013.

52. Rose, peter S.& Hudgins Sylvia C., "Bank Management & Financial Services" , seventh Edition, Mc Graw-Hill Companies, Inc.,New York, U.S.,2008.

53. Rose, S. Peter , " Commercial bank management " , 4th , ed, Mc-Grow, Hill companies , inc, 1999.

54. Schall, L., & Haley, C., " Introduction to Financial Management", 4th ,ed.,Singapora: MC. Grow – Hall Book co.,1986.

55. Spuchlakova, Erika, Valaskova, Katarina, A damko, Peter, " The credit Risk and its Measurement, Hedging And Monitoring " ,procedia Economics and Finance ,Volume ,(24),2015.

56. Stephen Foerster," Financial Management: Concepts and Applications", pearson Education, Inc., All rights Reserved, IS13N.10:0.13.293664-X, Manufactured in United States of America, 2015.

57. Sumaila, NA-IHMATU ," Explaining Bank Liquidity in Ghana " , master thesis, university of Ghana, 2015.

58. Suvendu Narayan Roy, " Financial management with new approach " , First edition,Mrs. Meena pandey

59. Suvendu Narayan Roy, " Financial Management With New Approach " , Himalaya Publishing House, First edit-ion, 2013.

60. Weston, Fred, Besley, Scott and Brigham," Essentials of Managemant finance " , N.Y: Holt Rinehart and Wiston, 1987.

61. Weston, Fred, Besley, Scott and Brigham," Managerial Finance "6th, ed.,Hinsodte, illonois: the Dryden press,1978.

62. Yan, Meilan, " An assessment of uk banking liquidity regulation and supervion " , A Doctoral thesis, Loughbo-rough university, 2013.

63.



الملحق (1)

لمحة تاريخية عن نشوء المصارف الإسلامية

هنالك دول إسلامية ، كباكستان و ماليزيا و مصر و تركيا و اريان و اندونيسيا و السعودية هي من بدأت الصيرفة الإسلامية فيها ابتداءً . و بعد ذلك بدأت بالتوسع في البحرين و بشكل كبير وذلك في عام (1970) (Hamedian, 2013: 10) ، وقد بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية ما يقارب 16% في السنوات من 2006 الى 2012، على الرغم من أن حجم الصيرفة الإسلامية لا يزال صغيراً مقارنة مع الصيرفة التقليدية (حيث أن التمويل الإسلامي يمثل ما يقارب 1.6% من إجمالي الأصول المالية العالمية)، ويصل عدد المؤسسات المالية التي تقوم بالخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو (600) مؤسسة موزعة في 75 دولة في مختلف انحاء العالم بما فيها العراق .

وعندما نشطت المصارف التجارية بعد الثورة الصناعية ، فقد أعربت اغلبيه علماء المسلمين عن تحفظات جدية للتعامل مع هذا النموذج للوساطة المالية بسبب اعتمادها على آلية سعر الفائدة و دعوا الى تطوير آليات بديلة لأداء وظيفة الوساطة المالية في المجتمعات الإسلامية (Iqbal & Molyneux, 2005: 36) .

ومما تقدم فقد كان نشوء المصرف الإسلامي استجابة لحاجات المسلمين كأى نوع من انواع الصيرفة الأخرى فإنه بذلك يعمل كوسيط مالي بين الوحدات الاقتصادية فضلاً عن دوره في تعظيم الأرباح للوحدات و تقديم الخدمات و المنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الدين الإسلامي (Imam & Kpodar, 2010: 3) وهو بذلك (المصرف الإسلامي) في عمله هذا يعد خليطاً من المصارف التجارية و الاستثمارية الا أن عمله يتفق مع المعايير الإسلامية، والأساس في ذلك يكمن بآلية تخصيص الموارد المالية حيث يتم استبدال سعر الفائدة بمعدل العائد على الأنشطة الفعلية .

وتمتلك المصارف الإسلامية مجموعة متنوعة من التقنيات ولأدواتها القائمة على اساس تقاسم المخاطر و الارباح (Pervez, 2011: 12)، وهي بذلك (المصارف الإسلامية) تعد من المنشآت المالية التي تقدم خدماتها المصرفية في اطار الشريعة الإسلامية معتمدة في الحصول عن الاموال على منافذ مشروعة و تقوم باستثمارها بالطرق الشرعية من خلال وسائل و ادوات عديدة مثل (المقدارية و المراجعة و بيع السلع و الإجارة.. وغيرها) (Naceur & et.al, 2015: 6) .

المصرف الوطني الإسلامي

أسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) بموجب اجازة التأسيس م.ش 26.73 في 5 / 5 / 2005 برأسمال قدره (25) مليار دينار مدفوع بالكامل و حصلت موافقة البنك المركزي العراقي على مزاولة اعمال الصيرفة الشاملة ، وكذلك تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع و شراء العملات الاجنبية حسب الاجازة الصادرة المرقمة 2641 / 3 / 9 في 26 / 9 / 2005 وقد بدأ نشاطه الفعلي في 4 / 4 / 2010 ولديه العديد من النشاطات و المهام الذي اضطلع بها حيث كان احد المشاركين في اعداد صيغة مسودة قانون الصيرفة الإسلامية في البنك المركزي ، وهناك لجنة لمراجعة الحسابات و الكشوفات المالية تعمل باستمرار بالإضافة للتقارير التي يقدمها المصرف للبنك المركزي العراقي و تتأكد من ان المصرف يقوم بعملية تطبيق اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي و قانونه رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة و التعليمات النافذة و قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004

العنوان : بغداد – ساحة كهربانة – بناية الشركة العربية لاستثمارات الصناعية . ط 61

موبايل 07902368211

Email: Zuhair-49@yahoo.com